

كانت او غيرا والتقييد لان صدق القول وكذبه

مطابقه حكم للواقع اوللا اعتقاد اولها معا وعدمهما

لا حكم في الانشائي والتقييد لان الحكم ادوا للواقع

في نفس الامر من طرف النسبة ماضيا او حالاً او مستقبلا

ولا اداء في الانشائيات والتقييد واما حملية

فكونا زيد كاتب او ليس بكاتب واما شرطية لان

القضية لا بد فيها من ايقاع النسبة الحكمية او انتزاعها

والنسبة ان كانت ثبوت مفهوم لمفهوم فالقضية

القائلة بايقاعها او سلبها حملية وان كانت ثبوت

مفهوم عند ثبوت مفهوم آخر او ثبوت مباني مفهوم

عن الآخر فالقضية القائلة بايقاعها او انتزاعها شرطية

فانها بوجودها كانت الشئى

فانها بوجودها كانت الشئى

فانها بوجودها كانت الشئى

فانها بوجودها كانت الشئى

فانها بوجودها كانت الشئى

فانها بوجودها كانت الشئى

و من هذا يظهر ان الشرطية ايضا اما متصلة لقولنا ان
 كانت الشمس طالعة فالنهار موجود حكم فيها بان و
 جود النهار عند طلوع الشمس واقع وكقولنا ليس ان
 كانت الشمس طالعة فالليل موجود حكم فيها بان و
 جود الليل عند طلوع الشمس غير واقع واما شرطية
 متصلة لقولنا العدد اما زوج واما فرد حكم فيها بان
 مبانيه فردية العدد لزوجيتها واقع وكقولنا ليس
 اما ان يكون العدد زوجا او منقسما بـ ٥ وبين و
 حكم فيها بان مبانيه الانقسام بـ ٥ وبين للزوجية
 غير واقعة واجزاء الاول من الجملة بـ ٥ موضوعا
 لانه وضع ليحمل عليه والى المحمول على الاول من

وهذا الشرطية بالمتصلة
 فلهذا الشرطية بين الطرفين
 اما ان الشرطية خارج و
 حكم فيها بان

بمعنى ان عدد زوجي
 لان الزوج هو العدد المنقسم على
 مثال الفضة الفائلة بانتزاع
 ثبوت مبانيه مفهوم عن مفهوم آخر
 بينه لان ما يصدق عليه
 زوج فهو منقسم بـ ٥
 وبين ٥

هذا بيان المناسبة بين المعنى
 اللغوي والاصطلاحى ايضا

ولا يخفى ان هذه المناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحى
 لا يتقدم الخاضع بالاحكام والادوات والثلث والخال
 ان العلم ما يقوم بالعلول لا بالذات وانتقال الامر
 يستلزم انتفاء الامر وهذا لا يكون
 اعم خلاف الامر
 مثال

فأجزأ الاول من الشرطية ان شرطية كانت سابقة مقدما

التقديم في البرك طبعاً وأن تأخر وضوءاً والله تالياً

لَقِيلُوا لَكَ وَمَا تَرَىٰ عَلَيْهِمْ إِنْ الْعَصِيَّةَ جَمَلًا كَانَتْ أَوْ شَرْطَةً

متصله كانت او منفصلة اما موجبة ان كان الحكم فيها بالـ

بقاع كونها الحلية زيد كاتب واما ساليه ان كان الحكم فيها

بالاشراع كقولنا فيما زيد ليس بكاتب وامثلة الشطبات

فقدت وكل واحد منها اس من الموصية والسالبة اقا

مخصوصة او محصورة او مملو والمحصورة اما كلية او جزئية

ففي الغضا يا خصو صنان ومرحلة ان ومحصولات اربع

وذلك لأن الحكم في كل من الموصية والبايع إنما عده صفة

عن محمد بن الحسن بن محبوب عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار

فصل في معرفة احوال هذه الامم في هذه الزمان

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

مجلس
دعوت
دعوت
دعوت

الأفراد

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

اولا واحد من الانسان يكتب واقا جزئية متورة

كقولنا بعض الانسان او واحد من الانسان كاتب

وبعض الانسان او واحد من الانسان ليس بكاتب

اوليس بعض الانسان يكاتب اوليس كل الانسا

بكتاب أوليس ومن هذا علم ان السورة احملية للايمان.

لطعام كل ولا يجاب الجزئي بعض او واحد واللباب الكلي

اشئ ولا واحد والتسليم الجزئ ليس كل وليس بعض

وبعض ليس وليعلم ان في الشرط ايضا ان التوراة

بجاءت أليكم دينا وكلاما ومنه ومهما وما في معنانا وللحبيب

المؤمن قد يكون ^{عليها} والتسليم الخ ليس البغية والتسليم

بش قدا يكون وليس دايما وليس كلما وليس ماما

والغرض

الاشارة الى ان الانسان على علم الاشياء كان في الحقيقة
الاشارة الى ان الانسان على علم الاشياء كان في الحقيقة
الاشارة الى ان الانسان على علم الاشياء كان في الحقيقة
الاشارة الى ان الانسان على علم الاشياء كان في الحقيقة

والفرض من ذكر الاسرار التمثيل بآية الاستمرار في الاستعمال
لا الحرفان طراً وقاطبة وكافة ولان الاستقراء يصح ان
يكون سور الايجاب الكلية كما اشار اليه الشيخ
الشفاء واما ان لا يكون كذلك اس مخصوصة ومستور

مرحلة لاها السور فيها كقولنا في الكلية الانسان ناطق الانسان
ليس بناطق وفي الشرطية ان جاء زيد كرمية او اذا جاء زيد كرمية
انما هو في قوة الجزئية لان الحكم على افراد السور في الجملة مع الحكم
في بعض افراده مدلا زمانا طرأ أو عكسا وكذا الحكم في زمان

منشروع الحكم المطلق والمنفصل فسمان لانها اذا ان يكون الحكم
اما ان يكون المقدم على النتائج كقولنا ان كانت الشمس طلعت
فانها لا تشرق الا في وقتها او في وقتها لا تشرق الا في وقتها

الاشارة الى ان الانسان على علم الاشياء كان في الحقيقة
الاشارة الى ان الانسان على علم الاشياء كان في الحقيقة
الاشارة الى ان الانسان على علم الاشياء كان في الحقيقة
الاشارة الى ان الانسان على علم الاشياء كان في الحقيقة

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, written on aged, yellowed paper.

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

فالعالم مضى ومضى

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وكرمه

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, mentioning names and dates.

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the previous page, showing dense cursive writing.

[illegible]

وَأَمَّا أَحَدُ مَسْأَلَتَيْهِ فَقَدْ جَاءَ فِيهَا
عَلَى الْعُلَمَاءِ أَنَّ الْأَنْفَقَةَ
تَكُونُ مِنْ عِلْمٍ وَهِيَ الْإِيمَانُ

المقدم والعالمة سرمد
فمن علمه وإيمانه وحكمته
والآن الآفاق
تتفتح

نفاذ سرمد

رد بالاقصاء عن المجرى

بسم الله الرحمن الرحيم

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and dark smudges or stains, particularly along the top edge and bottom center. The left edge of the page shows the binding of the book.

ثلاثة اقسام حقيقيه ومآنة الجمع فقط ومآنة الخلو فقط
لان العناد امانة الصدق والكذب مآة وهي حقيقية كوننا
العدو اما زوجة واثافه فما لا يصدقان ولا يكذبان مآة
ليس مآة الجمع والخلو مآة وهي موصية بها وتسايتها ترفع العناد
في الصدق والكذب مآة كوننا ليس البتة امان يكون هذا
الانسان كاذبا واثافه تركبا فانها يصدقان ولا يكذبان مآة واثافه
في الصدق فقط وهي مآة الجمع فقط كوننا هذا ان
مجر او شجر فانها لا يصدقان وقد يكذبان بان يكون انسانا و
سايتها ترفع العناد في الصدق فقط نحو ليس البتة امان
يكون هذا ان شجر او لاجرا فانها يصدقان ولا يكذبان
ولا لكان شجرا ومجر امانا في الكذب فقط وهي مآة الخلو

فالتزام موجود واما ان يكون الثبوت على التقدم كعلم اوان

يكون المقدم والتالي معلولين على واحد في نحو ان كان النهار مريضا

قال لعالم مضمي ومنه ان تضائف بينها خوان كان زيدا ابا و وكان

عمر و ابنه و اما ان لا يكون كذلك بل يكون الحكم بالانصال محذوف الانفا

ونسلم اتفاقية كقولنا ان كان الانسان باطلا فاجاز ما هو

فانه حكمه بالانصاف بين ناطقة الاله ان وناصية الاله

[illegible]

وہو کہ ہر ایک کو اس کی جگہ ملے اور ہر ایک کو اس کی جگہ ملے

عبد المصطفى عبد المصطفى عبد المصطفى

لا يرد ما يقال من انها طوا وادست عشرها الثامنة

ما شئ ان نكال احدهما عن الآخر ولا يغني بالانقضاء الاول

بهذا نخلص ما اوردنا على ان الداعية اعم من الضرورة والمنفعة

سورۃ الدخان

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

سنة ١٢٠٠

فلهذا اقسام حقيقيه ومآخذ اجمع فقط ومآخذ الخلق فقط
لان العناد اثم الصدق والكذب معا وسي حقيقيه كقولنا
العدو ما زوجه وانما فرق لهما لا يصدقان ولا يكذبان معا و
ليس مآخذ اجمع والخلق معا وليس موجبها وسالبتا يرفع العناد
في الصدق والكذب معا كقولنا ليس البتة اثم ان يكون هذا
الانسان كاتبا وانما كاتبا فانهما يصدقان ولا يكذبان معا وانما
في الصدق فقط وسي مآخذ اجمع فقط كقولنا هذا اثم انما
جرا وسج فانها لا يصدقان وقد يكذبان بان يكون انسانا و
سالبتا يرفع العناد في الصدق فقط كقولنا ليس البتة اثم ان
يكون هذا اثم اللجج او لا يجج فانها يصدقان ولا يكذبان
ولا لكان سجرا وجرا معا وانما الكذب فقط وسي مآخذ الخلق

فقط كقولنا زيد اما ان يكون في البحر واما ان لا يكون فان الكون

في البحر مع عدم الغرق لصدق فان ولا يكذب ان والآل غرق في البر

وسا البرها رفع العناد في الكذب فقط نحو ليس البتة زيد

اما ان لا يكون في البحر واما ان يكون فان عدم الكون في البحر مع الغرق

يكذب ان ولا يصدق ان ومنه يعلم ان كل مادة صدق فيها موجبة

منع الجمع كذب فيها موجبة منع الخلو سالبه وصدق فيها

سالبه منع الخلو وكل مادة صدق فيها موجبة منع الخلو كذب

فيها سالبه وصدق فيها سالبه منع الجمع وكذا من جانب

سالبه وان كل شيئين صدق بين غيرهما منع الجمع صدق

بين بعضهما منع الخلو وبالعكس لكن هذا بعد الاتفاق

في الكيف ان الايجاب والسلب واما بعد الاختلاف فيه

في منع الجمع كذب فيها موجبة منع الخلو سالبه وصدق فيها سالبه منع الخلو وكل مادة صدق فيها موجبة منع الخلو كذب فيها سالبه وصدق فيها سالبه منع الجمع وكذا من جانب سالبه وان كل شيئين صدق بين غيرهما منع الجمع صدق بين بعضهما منع الخلو وبالعكس لكن هذا بعد الاتفاق في الكيف ان الايجاب والسلب واما بعد الاختلاف فيه

في المنفصلات
في المنفصلات
في المنفصلات

فالصادق السالبة المنفصلة النوع وقد يكون المنفصلات

ذوات اجزاء ثلثة او اكثر والثلثة كقولنا العدد اما زاياد

ناقص او مساو والكلمة اما اسم او فعل او حرف والاكثر كقولنا

العنصر اما نار او هواء او ماء او ارض والكلمة اما نوع او

جنس او فصل او خاصه او عرض عام ومثال الجنس ليس

معناه ان ينسب عدد الى عدد كما ظن فان الزيادة والنقصان

والمساو ان لا يراد بهما في معانيهما اللغوية بل المراد بهما معانيهما الاصطلاحية

فان كل عدد يزيد المجاميع من كسور النعم عليه يسيرا

كاشنة عن الناقص ناقصا كالاربعة والمساو مساويا

كالثمة هذا في المنفصلة الحقيقية واما مانعة الخلق المركبة من

اكثر من اثنين فقولنا اما ان يكون هذا الشيء لاجز اولها

اولاً حيواناً وأما مانعة الجمع فتكون إما أن يكون هذا الشيء
 شجراً أو حياً أو حيواناً فإن قلت لا يتركب شيء من المنفصلات
 من أكثر من جزئين لأن الانفصال نسبة واحدة والنسبة الواحدة
 لا تصور إلا بين الجزئين ضرورة أن النسبة بين أمور متكررة
 لا تكون واحدة قلت المراد بتركب المنفصلات من أكثر من
 جزئين تركبها بحسب الظاهر لا بحسب الحقيقة والآ فالانفصال
 الحقيقي في المثال المذكور على الحقيقة بين أن يكون العدد
 زائداً أو لا يكون ثم على تقدير أن لا يكون زائداً يكون ناقصاً
 أو مساوياً فإن قلت فمما وجه حكمهم أن الحقيقة لا يتركب
 من أكثر من جزئين وممانعة الخلق وممانعة الجمع تركبان
 قلت وجهه أن الحقيقة إذا اراد بها الانفصال الحقيقي بين

وهو تركب من جزئين
 المنفصلتين
 في كل من جزئيهما
 من غير أن يكون
 بينهما اتصال

کتابخانه من و اکثر من جویند

كل خيرين منها فلا يكاد يصدق لانه الاول من اجرائها

الثالثة مثلا اذا تحقق فان تحقق الثاني ايضا ارفع الال

الحَقِيقَتَيْنِ بِمَا وَابِنِ لَمْ يَحْقُقْ فَإِنْ حَقَّقَ الثَّالِثَ لَمْ يَكُنْ

بين وبين الثغرة انفصال وأما الآخران فيصدقان وإن اراد

منع الجمع او الخلو بين كل جرئين محققين من اجرائهما كما في

بمثالين المذكورين بهذا وكفى ان اراد بالانفصال ان كان

نفساً لا واحداً لا يتحقق إلا بين جرئين وإن كان مطلقاً

لا انفصال فيحقق بين الجزئين والاكثر من الاقسام الثلاثة

مناهج من القضاء بالشرع في احكامها على طريق الاختصار

الاقتضار على المطلقا على ما هو ذاب الكتاب فقال الشا

من جملة احكام الغضا بالنقض وهو اختلاف

[illegible]

القضية تخرج اختلاف المفرد من كثير وعمر ومورد

قضية تعد لنا زيد كاتب لا عمر وبالاجاب والسلب تخرج

سعدنا زيد كاتب و زيد لا كاتب

اختلاف فما بالحمل والشرط والعدول والتحصيل وغیر فان

نقیض الى سلب لا عدوله لانه وعدوله يرفعون

لعدم الاثبات ولندا يقال لالتناقض في المفردات لانه ما

اعتبار الحكم لا يكون مفرد وبدو نه لا يكون اجابا وسلبا حيث

يقضي ذلك الاختلاف لانه ان يكون احدهما صادق والاخر

كاذب فخرج به الشيان اللان لا يقضي الاختلاف بالاجاب

والسلب ذلك بحول كل حيوان انسان ولاشي من الحيوان

بانسان او يقضي لكن لانه بل بواسطة خو زيد انسان

وزيد ليس بناطق فان اقتضاء الاختلاف بذلك صدق

يا لاجاب السلب

احديهما وكذب الآخر بواسطة مساواة المحولين لأن يكون ايجاب

احديهما في قوة ايجاب الآخر وسلب احديهما في قوة سلب

الآخر كقولنا زيد كاتب زيد ليس بكاتب هذا مثال التناقض

ان يكون احدهما صادرا والآخر كاذبا

بين الخصوصيتين ولا يتحقق ذلك الاختلاف الموصوف الا

او المقتضية بالحيثية

بعد اتفاقهما في التقييد في الموضوع بخلاف زيد قائم وعمرو

ليس بقائم والمحول بخلاف زيد قائم زيد ليس بقاعد والزمان

بخلاف زيد قائم اس في الليل زيد ليس بقائم اس في النهار والكان

بخلاف زيد قائم اس في المسجد زيد ليس بقائم اس في السوف

والاضافة بخلاف زيد اب اس لعمر زيد ليس باب اس لبكر

والقوة والفعل بخلاف الخمر في الدن سكر اس بالقوة الخمر ليس

يسكر اس بالفعل والجزء والكامل بخلاف الزنجي لسود اس بعضه

النجس ليس بأسوداى كونه والشرط بخلاف الزنج مفرق للبصر
 بشرط بياضه غير مفرق للبصر بشرط سوان والصحيح ان
 المعنى تحقيق التناقض وحدة النسبة الحكمية على برد الا
 بحاجب والسلب على شئ واحد فان وحدتها مستلزمة لذلك
 الوحدة الثمانية وعدم وحدة الشئ منها مستلزم لعدم وحدة
 النسبة الحكمية والا فلا يصح فيما ذكره لارتفاع التناقض باختلاف
 الاله بخونيد كائى ان بالعالم الواسط زيد ليس بكائى ان
 بالقلم التركى والعلية كخوالتجار عامل ام لا سلطان والتجار غير
 عامل ان لغيره والمفعول به بخونيد ضارب ان عمروا زيد ليس
 بضارب ان بكرا والمخير نحو عند عشرة ان درهم ليس عند
 عشرة ان دينار المالى غير ذلك وبهذا المقدار يعرف تناقض

المخصوصين وأما في المحصور فنقيض الإيجاب الكل السلب

الجزئي ونقيض السلب الكل الإيجاب الجزئي ولذا قال ونقيض

الموجبة الكلية إما هي السالبة الجزئية ونقيض السالبة الكلية

إما هي الموجبة الجزئية كقولنا كل إنسان حيوان وبعض الناس

ليس بحيوان ولا شيء من الحيوان بإنسان وبعض

الحيوان إنسان لا يقال لا اتحاد للموضوع فهما لأن المراد

بالموضوع في تلك المسئلة الموضوع في الذكر وهو متحد المحصور

لا يتحقق التناقض بينهما إلا بعد اختلافهما في الكلية والجزئية

لأن الكلين قد نكذب أن كقولنا كل إنسان كاتب ولا شيء

من الإنسان بكاتب والجزئين قد تصدق أن كقولنا بعض

الإنسان كاتب وبعض الإنسان ليس بكاتب وأعلم

الكل واحد من الكلين
والجزئي واحد من الجزئين
والمتوسط في الذكر هو
والبعض وما يورد في
المتوسط في الذكر هو
والمتوسط في الذكر هو

ان المصلحة في قوة الجزئية في حكمها حكمها ومن احكام القضاء العكس

وهو ان يصير الموضوع بشديد الباء لان العكس المذكور يطلق

على معنيين على القضية الحاصلة من التبديل المذكور وعلى

نفس التبديل ولولم يشترط صراحة ثانياً يجعل الموضوع

في الذكر او ما يقوم مقامه من الشرطية وهو المقدم محمولاً والمحمول

او ما يقوم مقامه من الشرطية وهو الثاني موضوعاً مع بقا السبب

والايجاب بحاله والكذب والتصديق بحاله اما الاول فلان

قولنا كل انسان ناطق لا يلزم الست اصلًا وقولنا لا شيء

من الانسان يحل لا يلزم الايجاب اصلًا واما الثاني فعنه ان صدق

الاصل صدق العكس وان كذب العكس كذب الاصل كما هو

مجان سائر الاوزم لان كذب الاصل كذب العكس كما فهم

من المتن

وَالْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِي هَدَانَا لِهٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا اَنَّهٗ هَدَانَا ۚ لَئِنْ كُنَّا لَنَافِيًا بِمَا نَكْفُرُ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

وَبِمِلَّةٍ يَصْدُقُ عَنْ سَائِرِ الْمِلَّةِ

والسالبة الكلية تنعكس سالبة كلية وذلك بين في نفسه وتزده

بياناً ونقول اذا صدق سلب المحمول عن كل من افراد الموضوع

صدق سلب الموضوع عن كل من افراد المحمول اذ لو ثبت الموضوع

لشيء افراد المحمول لحصل العلاقات بين الموضوع والمحمول في ذلك

الفرد وقد مر ان العلاقات يصح الموصية الجزئية من الطرفين وصدق

الموصية الجزئية من الطرفين بناء على السالبة الكلية من احداهما فانه اذا

صدق قولنا الاشياء من الانسان يحج صدق قولنا الاشياء من غير

بالنسان والا فبعض الحائسان فبعض الانسان يحج هذا خلف

او نضمها صغرى الى قولنا الاشياء من الانسان يحج حتى ينتج بعض

الحج ليس يحج هذا خلف والسالبة الجزئية لا عكس لها لزوماً اذا

لو كان لها عكس لزوماً لصدق العكس في كل موضع صدق الاصل

وليس كذلك لأنه يصدق بعض الحيوان ليس بانسان ولا

يصدق عكس اربعض الانسان ليس بحيوان وانما قال لزوما

لجواز صدق عكس احيانا بخصوص المادة فخصه صدق بعض

لحيوان ليس بانسان وبعض الانسان ليس بحجر واعلم انه

العلم يذكر المحض عكس النقيض مع انه من جملة احكام القضايا

لعدم استعماله في العلوم والانتاجات كما سيجي من ان الانتاج

بواسطة عكس نقيض القضية لا يسمى قيدا بخلاف الانتاج

بالعكس المستور لرعاية حدود القضية فيه فان قلت اذا

كان كذلك فلم ذكره في المطولات وطولوا احكاما طويلة يكاد ان

يبتنع عن الاطاحة والضبط قلت لانه فائدة في بيان

صدق القضية بواسطة صدق عكس نقيضها كذا قالوا مع ان

هذا هو المقصود من قوله في بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق عكس اربعض الانسان ليس بحيوان وانما قال لزوما لجواز صدق عكس احيانا بخصوص المادة فخصه صدق بعض لحيوان ليس بانسان وبعض الانسان ليس بحجر واعلم انه العلم يذكر المحض عكس النقيض مع انه من جملة احكام القضايا لعدم استعماله في العلوم والانتاجات كما سيجي من ان الانتاج بواسطة عكس نقيض القضية لا يسمى قيدا بخلاف الانتاج بالعكس المستور لرعاية حدود القضية فيه فان قلت اذا كان كذلك فلم ذكره في المطولات وطولوا احكاما طويلة يكاد ان يبتنع عن الاطاحة والضبط قلت لانه فائدة في بيان صدق القضية بواسطة صدق عكس نقيضها كذا قالوا مع ان

الشيخ كثر ما يستخرج بعكس النقيض في كتبه المحكمة كما لا يخفى

على صبيغته وبتنقيح **كتاب الرابع** في مقاصد التصديقات

وهو يابح في القياس في تعريفه وتقييمه القياس هو قولنا

مؤلف من أقوال يخرج القول الواحد كالقضية البسيطة

المستلزمة بعكسها وعكس نقيضها مثلاً والمراد بالأقوال

ما فوق الواحد ضرورة صحة تأليف القياس من المقدمتين

من سلك صفاً أقوالاً أشارت إلى أن كونها سلمة في نفس

الامر ليس بشرط لتسميتها فيكاً فيتناول التعريف القياس

الكاذبة المقدمات أيضاً قوله لزم يخرج الاستواء الغير

الناسم والتمثيل فانهما وإن ستما لا يستلزمان المقصود

لكونهما ظنيتين وقوله عنها يخرج المقدمتين المستلزمين لا

هذا هو المقصود من قوله لا يكون احدهما قائما بالآخر بل لا بد من وجودهما معا
 فيكونا معا لا بد من وجودهما معا فيكونا معا لا بد من وجودهما معا
 فيكونا معا لا بد من وجودهما معا فيكونا معا لا بد من وجودهما معا
 فيكونا معا لا بد من وجودهما معا فيكونا معا لا بد من وجودهما معا

لا يكون احدهما قائما بالآخر بل لا بد من وجودهما معا

لذا انما احتراز عن مثل العباس المساواة فان استلزامها بوساطة

مقدمة اجنبية حيث تصدق بتحقيق الاستلزام كما في المساواة

والظرفية وحيث لا تصدق فلا يتحقق كما في النصفية و

الرابعة وغيرها وايضا احتراز عن مثل جزء الجوهر ما يوجب

ارتفاعه ارتفاع الجوهر وكل ما ليس بجوهر لا يوجب ارتفاعه

ارتفاع الجوهر المنتهي لقولنا جزء الجوهر جوهر فانه بوساطة

عكس نقیض الكبير اعني قولنا فكل ما يوجب ارتفاعه

ارتفاع الجوهر فهو جوهر قول اخر هو النتيجة ومعنى آخرتها

ان لا يكون احدهم مقدمة العكس الاقتران من الصغرى و

والكبرى او الاستثنائي من الشرطية والرافعة او الواضحة

لانها اذا قلت انما انما نصف الاربعه والا فان نصف الثمانية
 لا يكون منها الا ثلثان نصف الثمانية
 لانها ليس بها اربعة بل ثمانية

اذا كان كان نصف ب و ب نصف ج
 لم يحصل منه ان ا نصف ج لان نصف
 نصف لا يكون

اشارة الى ان العكس الاستثنائي مركب من قضيتين شرطية وعن
 وضع احد طرفيها او وضع اي اثبات واحد من الطرفين والآخر
 كما حال ان كانت البرهان ثلاثة فالحال ان كانا رويين والآخر
 فانه لا يكون له هذا وضع لكن الزمان ليس هو

وَأَمَّا أَنْ لَا تَكُونَ جَوْزًا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْقَدَمَتَيْنِ فَغَيْرُ مُسْتَلَمٍّ وَأَمَّا
الشَّرْطُ الْآخِرُ ثُمَّ أَذِلُّوْا مَا كَانَ أَمَّا هَذَا يَأْتِي أَوْ مَصَادِرُهُ عَلَى

المَطْلُوبِ مُسْتَلَمٍّ عَلَى الدَّوْرِ الْمَرْغُوبِ عَنْهُ فَإِنْ قُلْتَ الْقَضِيَّةُ
الْمُرَكَّبَةُ مُسْتَلَمَّةٌ لِعَكْسِهَا وَعَكْسُ نَقِيضِهَا يَصْدُقُ غَلِيظًا أَلْتَوَيْنِ
وَلَا يَسْمَى فَيْكًا قُلْتَ لِلْعَمَلِ قَابِلًا لِأَسْمَى أَقْوَالَ لَا تَبْلُ قَوْلًا
وَاحِدًا مُرَكَّبًا مِنْ أَقْوَالٍ كَذَا أَجَابُوا وَهِيَ أَسْمَى الْعَيْنِ قَسَمًا
لأنَّ أَمَّا أَقْرَأَنِي أَنْ لَمْ يَكُنِ النَّتِيجَةُ أَوْ نَقِيضُهَا مَذْكُورَةً فِيهِ بِالْفِعْلِ

صُورَةٌ لَا مَادَّةَ كَقَوْلِنَا كُلَّ جِسْمٍ مُؤَلَّفٍ وَكُلُّ مُؤَلَّفٍ مُحْدَثٌ
وَكُلُّ جِسْمٍ مُحْدَثٌ وَهِيَ لَيْسَ بِمَذْكُورَةٍ فِي الْعَيْنِ بِالْفِعْلِ لَا
نَفْسَهُ وَلَا نَقِيضَهُ بَلْ بِالْقُوَّةِ لِذِكْرِ بَادِيهِ دُونَ صُورَتِهِ وَأَمَّا
الاستِثْنَاءُ أَنْ كَانَتْ النَّتِيجَةُ أَوْ نَقِيضُهَا مَذْكُورَةً فِيهِ بِالْفِعْلِ كَقَوْلِنَا

ان كانت الشمس طالعة والنهار موجود لكن الشمس

طالعة فالنتيجة وهي النهار موجود مذكور فيه بالفعل اس

بصورته او نقول لكن النهار ليس بوجوده فالشمس ليست

بطلوة فنقيض النتيجة اس الشمس طالعة مذكور فيه بالفعل

وطايرغ عن تعريف القياس ونقسمه الى قسمين شرعي في

تقسيم كل قسم من القسمين واحكامه فالقياس الاقتراني

يشتمل على حدود ثلثة موضوع المطلوب ومحموله والمكرر بينهما

في المقدمات فنقول المكررين معدني القياس فصاعداً يستحق

حداً اوسطاً لنوسطه بين طرفي المطلوب كالمؤلف في المثال

المذكور وموضوع المطلوب يسمى حداً اصغراً لانه في الغالب

اقل افراد من المحمول فيكون اصغر ومحموله يسمى حداً اكبر لانه

اعظم

في الغالب اكثر افراد والمقدمة التي فيها الاصغر يسمى الصغير لانها
 ذات الاصغر وصاحبه والتي فيها الاكبر يسمى الكبير لانها ذات الاكبر

في الغالب اكثر افراد والمقدمة التي فيها الاصغر يسمى الصغير لانها

ذات الاصغر وصاحبه والتي فيها الاكبر يسمى الكبير لانها ذات الاكبر

مشتقة وهبته الناقب من الصغير والكبير يسمى شكلا

تشبهها بالبيئة الجسم الحاصلة من احاطة الحد الواحد او

الحدود بالمقدار والشكال اربعة لان الحد الاوسط ان كان

محولا في الصغير وموضوعا في الكبير فهو الشكل الاول لانه

يبدى الانساج ووارد على فظلم الطبيعة فان الطبيعة على الانساج

من الشيء الى الاوسط الذي يقتضيه حكم المطلوب وان كان

بالعكس ان موضوعا في الصغير ومحولا في الكبير فهو الشكل

الرابع كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان فبعض

الحيوان ناطق وان كان موضوعا فيها فهو الشكل الثالث

الحيوان ناطق وان كان موضوعا فيها فهو الشكل الثالث

الحيوان ناطق وان كان موضوعا فيها فهو الشكل الثالث

الحيوان ناطق وان كان موضوعا فيها فهو الشكل الثالث

الحيوان ناطق وان كان موضوعا فيها فهو الشكل الثالث

الحيوان ناطق وان كان موضوعا فيها فهو الشكل الثالث

الحيوان ناطق وان كان موضوعا فيها فهو الشكل الثالث

الحيوان ناطق وان كان موضوعا فيها فهو الشكل الثالث

الحيوان ناطق وان كان موضوعا فيها فهو الشكل الثالث

الحيوان ناطق وان كان موضوعا فيها فهو الشكل الثالث

في الغالب اكثر افراد والمقدمة التي فيها الاصغر يسمى الصغير لانها
 ذات الاصغر وصاحبه والتي فيها الاكبر يسمى الكبير لانها ذات الاكبر

كقولنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فبعض
 الحيوان ناطق ^{بعض} او محمول لا فيهما فوالله كقولنا كل
 انسان حيوان ولا شيء من الفرس حيوان
 فلا شيء من الانسان بفرس ^{بعض} وانما كان بهذا
 ثانيا وما قبله ثالثا لان هذا يشارك الاول
 في اشرف مقدمته وحين الصغر لا شئ الا على
 موضوع المطلوب وذلك يشاركه في اخس مقدمته
 وحين الكبر بخلاف الرابع اذ لا اشتراك الا
 مع الاول فلهذا هي الاشكال الاربعة المذكورة في
 المنطق والفروق بينهما بحسب الماهية والشرف
 قدمر وبحسب الانتاج ان الاول ينتج المطالب

مما قال وانما كان بهذا ثانيا
 في الاشكال الاربعة المذكورة في
 المنطق والفروق بينهما بحسب الماهية
 والشرف

الاربعه الطينين الموجبه والسالبه الجزئين المتو

والسالبه والثلث ينجز السالبين لا الموجبه والثالث

والرابع ينتجان الجزئين لا الطينه وحسب الشرط

فالاول حسب الكيف ايجاب الصفر اختلاف

والكلم طينه الكبير والثلث حسب الكيف اختلاف

مقدمته بالايجاب والكلم طينه الكبير والثالث

حسب الكيف ايجاب الصفر والكلم طينه احد المقدتين

والرابع حسب الكيف ايجاب المقدتين مع طينه الصفر

او اختلاف المقدتين بالايجاب والسلب مع طينه

احدهما والبراهين في المطولات والشكل الرابع

منها بعد عن الطبع جدا الخافته الاول القريب

هذا هو المطلوب في هذا الموضع
والرابع ينتجان الجزئين لا الطينه وحسب الشرط
فالاول حسب الكيف ايجاب الصفر اختلاف
والكلم طينه الكبير والثلث حسب الكيف اختلاف
مقدمته بالايجاب والكلم طينه الكبير والثالث
حسب الكيف ايجاب الصفر والكلم طينه احد المقدتين
والرابع حسب الكيف ايجاب المقدتين مع طينه الصفر
او اختلاف المقدتين بالايجاب والسلب مع طينه
احدهما والبراهين في المطولات والشكل الرابع
منها بعد عن الطبع جدا الخافته الاول القريب

والكلم

هذا هو المطلوب في هذا الموضع
والرابع ينتجان الجزئين لا الطينه وحسب الشرط
فالاول حسب الكيف ايجاب الصفر اختلاف
والكلم طينه الكبير والثلث حسب الكيف اختلاف
مقدمته بالايجاب والكلم طينه الكبير والثالث
حسب الكيف ايجاب الصفر والكلم طينه احد المقدتين
والرابع حسب الكيف ايجاب المقدتين مع طينه الصفر
او اختلاف المقدتين بالايجاب والسلب مع طينه
احدهما والبراهين في المطولات والشكل الرابع
منها بعد عن الطبع جدا الخافته الاول القريب

من الطبع الوارد على النظم الطبيعي في كلتا المنهجين والذين
 له عقل سليم وطبع سليم لا يحتاج الى رد الثاني الى الاول
 لانه لغاية فرية عن الاول يتفاد باستقامة الطبع للنتيجة من
 غير طلب رده الى الاول بخلاف الثالث والرابع فانها
 بعيدان عن الاول بالنسبة اليه ولا شك ان مجموع الاشكال
 يرتد في الحقيقة الى الاول بل الى اول الاول بل الى الضرورة
 من اول الاول كما علم المطولات وكذا العنبر الاستثنائي
 الى الاقتران وبالعكس وانما يتبع الثاني عند اختلاف مقدمته
 بالاحاب والسلب اذ لو انفعنا فيهما لزم الاختلاف الموجب
 لعدم الانتاج وهو صدق العنبر الوارد على صورة تارة مع
 ايجاب النتيجة واخرى مع سلبها وهو يدل على ان النتيجة

من الطبع الوارد على النظم الطبيعي في كلتا المنهجين والذين
 له عقل سليم وطبع سليم لا يحتاج الى رد الثاني الى الاول
 لانه لغاية فرية عن الاول يتفاد باستقامة الطبع للنتيجة من
 غير طلب رده الى الاول بخلاف الثالث والرابع فانها
 بعيدان عن الاول بالنسبة اليه ولا شك ان مجموع الاشكال
 يرتد في الحقيقة الى الاول بل الى اول الاول بل الى الضرورة
 من اول الاول كما علم المطولات وكذا العنبر الاستثنائي
 الى الاقتران وبالعكس وانما يتبع الثاني عند اختلاف مقدمته
 بالاحاب والسلب اذ لو انفعنا فيهما لزم الاختلاف الموجب
 لعدم الانتاج وهو صدق العنبر الوارد على صورة تارة مع
 ايجاب النتيجة واخرى مع سلبها وهو يدل على ان النتيجة

من الطبع الوارد على النظم الطبيعي في كلتا المنهجين والذين
 له عقل سليم وطبع سليم لا يحتاج الى رد الثاني الى الاول
 لانه لغاية فرية عن الاول يتفاد باستقامة الطبع للنتيجة من
 غير طلب رده الى الاول بخلاف الثالث والرابع فانها
 بعيدان عن الاول بالنسبة اليه ولا شك ان مجموع الاشكال
 يرتد في الحقيقة الى الاول بل الى اول الاول بل الى الضرورة
 من اول الاول كما علم المطولات وكذا العنبر الاستثنائي
 الى الاقتران وبالعكس وانما يتبع الثاني عند اختلاف مقدمته
 بالاحاب والسلب اذ لو انفعنا فيهما لزم الاختلاف الموجب
 لعدم الانتاج وهو صدق العنبر الوارد على صورة تارة مع
 ايجاب النتيجة واخرى مع سلبها وهو يدل على ان النتيجة

منه الامانة
ضرباً
كذلك
ال
ار

الموجبتين فبقى اربعة اضرب الضرب الاول موجبتان

كثبتان ينتج موجبة كلية كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف

محدث فكل جسم محدث الثاني كثبتان والكبرى سالبة ينتج

سالبة كلية كقولنا كل جسم مؤلف ولا شيء من المؤلف يقدم

فلا شيء من الجسم يقدم والثالث موجبتان والصغرى

جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض الجسم مؤلف وكل

مؤلف حادث فبعض الجسم حادث الرابع موجبة

جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا

بعض الجسم مؤلف ولا شيء من المؤلف يقدم فبعض الجسم

ليس يقدم وانما رتب هذا الترتيب باعتبار النتيجة

فالضرب الاول ينتج اشرف المحصورات ومن الموجبة الكلية

وكل من
فوائد

تاریخ طبرستان

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

زوجه الزوج او زوج الفرد لانه اما ان ينقسم الى

المتقسم بمساويين او لا ينقسم ينتج كل عدد فهو اما فرد

او زوج الزوج او زوج الفرد لان الصادق من

المتقسم الاول ان كان الفرد فيه فهي اقسام

النتيجه وان كان الزوجية وهي منحصرة في قسمين

كان الصادق احد قسميها المذكورين في النتيجه ايضا

فيصدف النتيجه المركبه من الالف م الثلثه قطعاً

واما من حمله ومتصله كقولنا كلما كان هذا انسانا

فزوجيوان وكل حيوان فهو جسم ينتج كلما كان هذا انسانا

فوصم لان الصادق على كل ماصدق عليه اللازم صادق

على الملزوم قطعاً واماً من حمله ومتصله كقولنا كل

سواء كان الزوج زوجاً او فرداً
فان كان الزوج زوجاً فهو زوج الزوج
وان كان فرداً فهو زوج الفرد

كالفردية

محصل الكلام كما ان الجسم صادق على احد ان كان صادقاً على كل
فكون المراد من الاسم ليس هو الجسم بل هو ما هو مشترك بين
المراد من الاسم

عدد اما زوج و اما فرد و کل زوج فهو منقسم بـ ۲ و ۱

نتیجہ کل عدد امارت فرد و اما مقسم عین و بین لان المتساویوں

لاحد المعاندين معاندا للآخر واقام من متصلة ومتفصلة
كالزوجه

كقولنا كما كان هذا انسانا فوجوهوان وكل حيوان فهو

اما ابیض او اسود و نیچے کلی کان ہذا انسانا فبواقا

ابيض او اسود لان انعام كل ما يصدق عليه اللازم يستلزم

انعام المدح فذهبن الاقام الحية الاقترانه والنباه

البحث في تحقيق اشيا جائزها الى المظومات واما العباس

الاستثنائات فلاح شرطية من ان يكون متصلة او منفصلة

حقیقتاً او مانعاً الجمع او مانعاً الخلق والمصلحة نتیج موضع

المقدم وضع التالى ويرفع التالى رفع المقدم اثنيان

Handwritten text in a cursive script, likely Persian or Urdu, written diagonally across the page. The text is dense and appears to be a list or a series of entries, possibly related to the botanical or geographical content mentioned in the surrounding text. The script is highly stylized and difficult to decipher without specialized knowledge of the language.

Handwritten text in Devanagari script, likely a signature or name, written diagonally across the page.

محمد بن عبد الله بن محمد بن يوسف
بن أبي اسحاق

والحقيقة بوضع كل من الطرفين رفع الآخر ورفع

ضع الآخر اربعة ومائة الجمع بوضع كل منهما رفع

الآخر فقط اثنان ومائة الخلو برفع كل وضع الآخر

فقط اثنان صا جميع المنجات عشرة والعقمة ستة

اثنان في المتصلة واثنان في مائة الجمع واثنان في مائة

الخلو هذا هو الكلام الكلي والى بعض ما ذكرنا اشار بقوله

واما العيى الاستثنائى والشرطية الموضوعه فبيان كانت

متصلة فاستثناء عيى المقدم ينتج عيى التالى نقولنا

كلما كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان فيكون حيوانا

لان وجود المعلوم متلزم لوجود اللازم واستثناء بعض

التالى ينتج نقيض المقدم نقولنا ان كان هذا انسانا فهو

وان قلت لا تتعمق المتصلة في رفع المقدم ووضعه
فقلت لا اطل عامة التالى في بعض المواد لانها لا ينتج
لذو مانع مثل قولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان
لان مانع البطلان لان لا يلزم ان يكون حيوانا
فقال لم ينتج في مثل هذه المادة وان كان
المادة في مثل قولنا ان كانت النملة في مادة
موجود لم ينتج جمعها فالنهار
مادة

في المجموع
في المجموع

حيوانا لكنه ليس بجوان ينتج انه ليس بانسان لان

عدم اللازم من عدم الملزوم ولا ينتج استثناء عن التالي
ولا استثناء نقض المقدم شيئا فالاستثناء اعم من الوضع

ويسمى استثناء العيني ومن الرفع ويسمى استثناء النقيض

فان قلت هذا صحيح مما اذا كانت الملازمة عامة اما اذا
كانت مساوية فاستثناء عيني كل ينتج عيني الآخر واستثناء

نقيض كل ينتج نقيض الآخر كما قال في الفصول ان الحكم قطعي
في الصور الاربعة قلت الملازمة المساوية في الحقيقة مثلا

فكل حكمي من الاربعة هي الملازمة بين الملازمين الاربعة
ان استلزام وجود اللازم وجود الملزوم فليس من حيث

انه لازم بل من حيث انه ملزوم وكذا استلزام عدم الملزوم

ان لا يلزم بل من حيث انه ملزوم وكذا استلزام عدم الملزوم

ان لا يلزم بل من حيث انه ملزوم وكذا استلزام عدم الملزوم

والمادة لا تكون الا بالزمان

عدم اللازم لان حيث انه ملزوم بل من حيث انه لازم

وان كانت منفصلة واستثناء معين احد الطرفين ينتج

نقيض الآخر لان وجود احد المعاندين صدقا يستلزم عدم

الآخر فهذا في الحقيقة ومانع الجمع واستثناء نقيض احدهما

ينتج عين الآخر لان عدم احد المعاندين كذبا يستلزم وجود

الآخر وهذا في الحقيقة ومانع الخلو واللفظ ^{اللفظ المصد} كانه عن

التفصيل والاصل ما ذكرنا وعليه التعديل والامثلة غير

خافية ومن ابواب المنطق الصناعة الخ لان المنطقي

كما يبحث عن الصور يبحث عن المادة فتمام التلويح ^{عن الصورة}

الى مباحث الصورة اشارة الى مباحث المادة ايضا

فقال من جملة الصناعة الخ البرهان وهو مباحث مؤلف

واما الحقيقة فاما ان كانت بالزمان
فلا يكون لها وجود بالزمان
فاما ان كانت بالمكان
فلا يكون لها وجود بالمكان
فاما ان كانت بالزمان والمكان
فلا يكون لها وجود بالزمان والمكان

المعنى
من المادة لا يكون الا كسب
او
منه
او
منه
او
منه

في عبارة
سواء كانت
الشيء
او
الشيء
او
الشيء
او
الشيء

في عبارة
سواء كانت
الشيء
او
الشيء
او
الشيء
او
الشيء

اَمَّا اَنْ لَا يَتَوَقَّفَ الْبُعَاثُ بِمَعْدِ الْاَحْسَنِ عَلٰى شَيْءٍ وَاحِدٍ

اطلعة في المدرك باليد والنار محرقة في المحسوس باللمس او
 بوجبات كقولنا السقونيا سهل الصفا اذا لم يسهلها لما
 وقع الاسهل عقيب شربها كلها او اكثر يا يتوقف اليقين
 فيها على تكرار المسادات او حدسها او عقداها تحصل
 اليقين فيها بسنوع المباديس والمطالب للذهن دفعة
 وهو المتخيل بالحدس ولا حركة فيها بخلاف العكس انه تدريجي
 لا دفعي وكذا قد يكون اختلاف الناس فيه بالسعة و
 البطوة اما في الحدس فليس الا بالعلم والكثرة لانه دفعي
 كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس بواسطة
 تلك الالة المحمودة فربا وبعدا عنها ومتواترات وهن
 القضايا التي يحكم العقل بها الان تعلقا قوم بتجديد العقل

في كل ما ذكرناه من هذه المسائل
 والاشكال والاعتقادات
 والافكار والادراكات
 والاشياء والاعراض
 والحوادث والوقوع
 والاعمال والافعال
 والاشياء والاعراض
 والحوادث والوقوع
 والاعمال والافعال

في كل ما ذكرناه من هذه المسائل
 والاشكال والاعتقادات
 والافكار والادراكات
 والاشياء والاعراض
 والحوادث والوقوع
 والاعمال والافعال
 والاشياء والاعراض
 والحوادث والوقوع
 والاعمال والافعال
 والاشياء والاعراض
 والحوادث والوقوع
 والاعمال والافعال

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

تَوَاطُّوْهُمُ عَلَى الْكُذْبِ وَبِصَدَاقِهِ حَصُولُ الْيَقِيْنِ كَقَوْلِنَا مُحَمَّدٌ

المحفة بدل

ادعُ النبوَّةَ واطمِئِنَّةَ المعجزةِ عليه فانه كقولنا بالبلدان الثابتة

واللحم الماضية وفضايا قبا سائر ما كقولنا الاربعة

زوج بسبب وسط حافرة الذهن وهو الانقسام عشا وبين

فان الذين يُرتب في الحال ان الاربعة منكم بمساوئين

وكل ما ذكر فانه زوج فالاربعة زوج والثاني من الصداقات

الجنس الجدل وهو في الجنس مؤلف من مؤلفات

شهره فصل و مختلف باختلاف الارضان والامكنه و

الأقران وغيره والخطابة وهو فنان مؤلف من مؤلفات

مقبولہ من شخص معتمد فیہ کنیت عم او ولی او مظنویہ

معتقدية اعتقاداً راجحاً نحو كل حايطة ينشئ منه الدراب

عَلَى
وَلِطَلَبِهِ فَكَيْفَ مَكِبَ إِلَى التَّضَامِ الطَّبِيعِيِّ كَمَا لَا جَبَارَ
الْمَسْكُونَةِ عَنْ الْعِلْمِ وَالْأَخْلَاقِ أَوْ لَا وَنَحْنُ نَطْفُو نَافِ
نَقُولُ كُلُّ مَنْ يَطْلُبُ بِاللَّسْلِ وَنَوْبَ أَرْقَ إِلَى

ينهدم والشعوب من مؤلف من مقدمات يثبت طمنا النفس
 نحو الخمر يا قوتة سيالة او تنقبض نحو العمل قره موعنة و
 المعالطة فيمن مؤلف من مقدمات شبيهة بالحق ولا يكون حقا
 سفسطة بر ويسمى سفسطة او شبيهة بالمقدمات المشهورة ويسمى
 مشاغبة او من مقدمات وهمية كاذبة كما يقال ان وراء
 العالم قضا ولا يتناهي وهذه ايضا ان قول ربنا الحكم يستحق
 سفسطة وان قول ربنا الجد يستحق مشاغبة والمغالطة
 منحصرة في العس من السفسطة والمشاغبة والعمدة اس
 المعتمد عليه هو البرهان لا غير لان تحصيل العقائد الحقة
 وتثبيت العقائد الباطلة ليس الآبه ولكن هذا
 آخر الرسالة في المنطق عليهم ختمنا الله تعالى بالعقائد

في بيان مقدمات السفسطة
 في بيان مقدمات المشاغبة
 في بيان مقدمات المغالطة
 في بيان مقدمات البرهان
 في بيان مقدمات العقائد الحقة
 في بيان مقدمات العقائد الباطلة
 في بيان مقدمات المنطق

الْحَقُّ وَزَوَالِ الْعُقَدِ الْبَاطِلَةِ وَ
 حَشْرَانَا زِمْرَةُ السَّعْدَاءِ وَ
 الْعَالَمِينَ وَبَيِّنَاتِ أَعْيَانِ الْعَالَمِينَ
 الْعَالَمِينَ بِالنَّبِيِّينَ وَ
 الْمُسْلِمِينَ وَصَلَّى
 عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ
 وَآلِهِ أَجْمَعِينَ
 آمَنَ

تَامَ دَوْلَى كِتَابِ الْحَمْدِ
 الْمُرْسُومِ أَيْدِي سَعْدِ الْوَقْتِ

تَامَ دَوْلَى كِتَابِ الْحَمْدِ
 الْمُرْسُومِ أَيْدِي سَعْدِ الْوَقْتِ
 الْيَوْمَ انْتَهَى وَرَدَمَ كِتَابُ
 الْيَوْمَ انْتَهَى وَرَدَمَ كِتَابُ

Handwritten text in the top left corner, possibly a title or header, including the word "بسم الله" (Bismillah).

Handwritten text in the middle left area, possibly a date or a short note.

Handwritten text in the top right corner, possibly a signature or a note.

Handwritten text in the bottom right corner, possibly a signature or a note.

بسم الله الرحمن الرحيم

حمدك اللهم على ما منحت به علي من معارف الأفاضل وشكرالك على
ما مننت به من زوارف الفوائد وصلوة وسلاماً على نبيك النبوة
محمد مثل الأفاضل والأفضل الأماثل وعلى آله وصحبه المنعوتين جبرائيل
والكرام الخصال **متابع** فلما كانت الفوائد الفخارية مشتملة على ما يخلو عن
الغرض والأغلاق ومع هذا اخوان الزمان رغبون فيها غاية الرغبة و
الاشتياء علق عليها ما يكشف الأغلاق ويريل الغرض حتى يتيسر لهم
بتحصيلها النهوض ولم آل جهد في بيان الواقع بعون الحكيم الواسع
وهو دلي الأمام وميسر الأصنام **قوله** حمدك لك من المصادر المحذوفة فعلها
وجوباً سماعاً على ما تقر في كتب النحو وهو محدث واحد واختيرت بحمله
الفعلية على الأسمية لكونها أصلاً وللاعراف بالعجز عن سدادته الحمد لأن
الفعل يدل على التجدد والتخصيص على صدور واحد عن لفه وانما اختير الحمد
ليقع الحمد على ديرة التسمية وليذهب السامع إلى ما شاء من المذهبين أي
تقدير المضارع أو الماضي وتقدير المضارع أدل لأنّه يدل عن الاستمرار
التجددي الموجب استغراق الحمد جميع الأزمنة المستقبلة من أحدك مدة عمرى

ساعة فساعة واما الماضي فيدل على الانقطاع والتقصي مع انه
لا يدل على استغراق اجمع الأزمنة الماضية ايضا قوله **على ما لم يثبت**
لحق من منع عوارف الأفاضل المنح بكسر الميم وفتح النون وهو الردية
هنا جمع المنحة بكسر الميم وسكون النون وهي العطية والعوارف جمع
عارفة وهي الأحن وما تجوز ان تكون موصولة والعائد في صلة
محذوف وحذف العائد المنصوب مقتضى اى ما يخصه في حينئذ يكون
من بياينة او متعلقة بلخصته اى على ما يخصه من بين منع عوارف
الأفاضل او هو من منع عوارف الأفاضل وان يكون مصدرية اى
تليخصك في حينئذ تكون متعلقة بلخصته واصنافه المنح الى العوارف بياينة
اى من العطايا التي هي عوارف الأفاضل اى الأحاسان
اليهم او احساناتهم لكن عطف خلصتني عليه يدل على ان المراد بما
المصدرية اذ على تقدير الموصولية لا يصح عطفه عليه من حيث المعنى ويجوز
ان يكون المنح بفتح الميم وسكون النون مصدر من اعطى وحينئذ يكون
المعنى من اعطاء عوارف الأفاضل وعلى جميع التقادير لا تكرار فيه كما
قال البعض وقال من دفع التكرار على تقدير عدم كون الاضافة بياينة

وعدم كون المنع من المراءى لافاضل المسائل المذكورة في
 كتبهم او المأخوذة من افواههم ولمنع المسائل المستنبطة منها او احدهما
 فكان عوارفهم اعطاهم **بقوله وخلصني عطف على لخصت اي على**
ماخلصني من محن اه اي على تخليصك اياي من محن عطف الفضايل
 شبه الاشياء المهلكة للفضائل بالعواصف التي هي الرياح
 الشديدة في الاهلاك ثم عجز عن تلك الاشياء بها استعارة مصرفة
 حقيقة كما ستعرفها او شبه الفضائل من النفس بالنباتات
 اخضرة في المرغوبة فجزع عن المشبه بلفظ المشبه استعارة بالكناية
 واذن اليها العواصف استعارة تخيلية **خلصني من محن الاشياء**
 التي هي مهلكة ومرتبة للفضائل كالرياح الشديدة التي هي المهلكة
 لما اصابته من النباتات واما تشبيه ادراك الفضائل بالعواصف على
 ما قيل فغير مناسب على ما لا يخفى **قوله وصلو نصب فعل محذوف هو صلبت**
 او صل على غير قياس هذا لكن الفعل ههنا ليس واجب ف لا سماعا ولا قياسا
 بل جازم محذوف النكتة في اختيار ما على التسمية واما اختيار حذف على الذكر كهي محذوف
 لك **قوله اول الفواضل** اوله يجوز ان يكون مفتوح الهمزة بمعنى الحسن

والأشرف وهو الظاهر والأنسب بقراينه ويجوز ان يكون مضموم
 الهمزة تانيث الأولى أشرف النعم وهو الأيمان والإسلام ونحوهما
 النبوة والرسالة واداء النعم بحسب الشرف المرتبة لا بحسب
 الزمان لأن نعمة الوجود سابقة على الأيمان والإسلام ونحوهما
 النبوة والرسالة بالزمان وفي الخصص وخلصت والمنع واليمن و
 الأفاضل والفضائل والعواصف والفضائل والمنعوت والمبعوث
 من الصنعة البديعية ما فيها فليعرف قول بصيغ التفضيل في قوله بل
 الشماثل وأشرف القبائل وأوضح الدلائل على ان حضرة عليا
 خصال مايراثها النبوة وأشرف قبائلهم ومعجزات أوضح من معجزاتهم قوله
 بلعل عسى اكننت له انزلة باستقباله بكلام يبرحه لأن انزله منهى عنه
 لقوله تعالى وما السائل فلا تنهر قال لمفسرون يريد الله تعالى ان يسل على الكتاب
 يقول لا تنهره ولا تنهره اذ اسئلك ما ان يعطيه شيئا او رده رد الباطل
 بل كنت التعلل فاقول عسى ان كتب فلما لم يقنع ذلك التعلل و
 لم يقنع ذلك التعلل بهذا الرد اللين بل اقترع على الكتابة ولا ينبغي
 لأجلها في كل صباح مساء كما هو رسم الملازمة شرعت فيه وقيل المراد بالسائل

عسر
 والكرم

في الآية طالب العلم وهذا السبب بانحن فيه فان قلت انما اعتد
بالرد للذين اذا لم يوجد لمسئول ههنا قد وجد قلت فعدده عدلا متحقا
فلما اتوه بقرب بالالحاح اجابهم بحكم قوله عليه السلام اغنوه عنكم سئلتهم ولو شق نخرة قوله
اقترع اخي الى ارجائه لان الاقترع اسوال على سبيل الحكم والاحتجال من غير ضرورة
ولا يكون ذلك اللغاية رغبة والاشح تحيل الا في حق الذين يبطني قوله **عطا الله**
الاخوان اعتبر من استفيد بالاخوان ههنا لفظه اظهر الشفقة عليهم بهذا
التأليف وقيل بالتعبير بالاخوان للتبني على انه لا يقدر على مطالعة هذه الفوايد الا
من يكون احاد مثلا انه في العلوم فيكون وصفا للتأليف بالذقة والعوض
والكل وجهته هو موليتها فان قيل تمدحه بقوله شرعت فيه غدوة
يوم آه يرجع الوجه الاخير بل بعينه قلت يحتمل ان يكون ذلك
تحميدا بالنعمة لا تمدحا قوله **للفرايد** الرسالة الاثيرية شبهة
بالفرايد وهي الدرة الكبيرة الشفافة في النفاة فغير
عن المشبه بلفظ المشبه استعارة مصرقة تحقيقية واستعارة
الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له لعلاقة وهو المشبه
مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له وهي ههنا اضافتها

له و بی اضافت الی
 ای الحسبہ امر ائمہ
 الرسالة و بی متحف

المفترقة مع مغرب ای مع مغرب ذکر الیوم ای وقت غروب شب
اعلم ان من حق کل طالب کثرة ای مطلقا

کتاب الراد ثوبین
علم یا حسین ناصر

كتاب الراد ثوبين
 علم يا حبيبنا صدر
 روضة المرحمة الكلام
 فقه اللغة لا توفى
 الانسان لا يقدر

علم بالحسين ناصر
فمن المصلحة الكلام
قدرة الله على التوفيق
لما لا يدرك بالانسان
فمن المصلحة الكلام
قدرة الله على التوفيق
لما لا يدرك بالانسان
فمن المصلحة الكلام
قدرة الله على التوفيق
لما لا يدرك بالانسان

علم ان المواد بالكثره هو اوسع
الموضوعه الذاتيه الموضوع هو
المسائل وخصه

خطا في القول والواجب من
الاشكال في المسائل

لا تتركها
في كل ليلة
تذكر

تذکرہ

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and a small dark stain near the top center. There is no text or other markings on the page.

1880

في تحصيلها على تقديم الشوق بتعرف العلوم أه اي لياض الطب

و غاینها ای و الشعور بغاینها ای الصدوق را نیز داد جد و نشاط

ولا يكون تبعاً عبثاً وضلالاً وموضوعها الى التصديق موضوعية

موضوعها بالتميز العلم المطلوب عند الطالب عن غيره غير اذ انما

وکنیز اذ نصیرته فطلب الخلافة الکلام من قولی اعلم انی اجد هنا

ان من حق كل طالب كل كثره تضبطها جهة واحدة ان يعرفوا مثل

الجنة الوعدة قبل السبر وقرأوا ان يعرف غايتها ايضا وكل من العلم

الدونة لشدة لاكل فلو نمن حق كل طالبها ان يعومها بالبحر الوطء

فقبل الشروع فيها وان يعرف ما يستلزمه لئلا يجرى عليه العناء والافسار

بسم الله الرحمن الرحيم

انك انت عالمنا وناصرتنا في كل حين وانا في كل حين في

شروعی کاغذ (۱) و (۲) نامہ آراء الکلام مع آراء النظار انا آراء

للأعراض الذاتية والعرض الذاتي ما يلحق الشيء لذاته أو طوره أو

الكلية كالنقطة والحرارة بالارادة والضمير للانسان

فمنه استرشد ان التمثيل بالبحر
على طريق المساحة لان عارضه

محمداً عليه خاتم النبوة

کتابخانه

[illegible]

والمراد بانطلاق المراض العقول الثانية على العقول الاولى صدقها على العقول الاولى بتكريب
نفس كما قال الحيوان مقول على كثيرين اه وكل مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة فهو جنس
ينتج ان الحيوان جنس فان الجنس عرض ذات للعقول الثانية الذي هو الكلي وقد نزل صدقه
على العقول الاولى الذي هو الحيوان بتكريب القياس بمره

المراد بانطلاق المراض العقول الثانية على العقول الاولى صدقها على العقول الاولى بتكريب
نفس كما قال الحيوان مقول على كثيرين اه وكل مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة فهو جنس
ينتج ان الحيوان جنس فان الجنس عرض ذات للعقول الثانية الذي هو الكلي وقد نزل صدقه
على العقول الاولى الذي هو الحيوان بتكريب القياس بمره

بانه قد اورد رسم كان معناه انه موصل الى المحمول التصوري بلا واسطة
وقس على هذا **قوله** التي لا يحاذيها امر خارج اي لا يوصف

بما يشي حال وجوده في الخارج بل هي من العواض الذهنية كالكلية
والجزئية والذاتية والوضعية **قوله** من حيث تنطبق اي تشمل كل

المعقولات الثانية المعقولات الاولى تشمل الكل على جزئياته اي
تخرج على المعقولات الثانية احكام كلية بحيث تشمل كل الاحكام

وتشادى الى المعقولات الاولى التي هي طبائع لكل المعقولات الثانية
فهي اذا اردنا ان تعلم حال كل من تلك الطبائع يرجعنا ذلك الى احكام

لكل المعقولات الثانية فنعرف منها مثلا اذا اردنا ان نعلم ان الحيوان
الناطف يوصل الى الكثرة نرجع الى ان لحد التام يوصل الى الكثرة واذا

اردنا ان نعلم ان الحيوان يتوقف عليه الابصار نرجع الى ان الجنس
يتوقف عليه الابصار وعلى هذا القياس اعلم ان المعقولات الاولى

هي طبائع المزهو والمنصورة من حيث هي وهي ما عرض للمعقولات
الاولى في الذهن ولا يوجد في الخارج امر يطابقه كالكلية والجزئية

والذاتية والوضعية ونظائرها وكفهوم الكلي والجزئي والذاتي وغيرها
تسمى معقولات ثانية لوقوعها في الدرجة الثانية من العقل اذ لا يمكن

عقل الكلية الا بعد تعقل امر يعرض له الكلية في الذهن وليس
بذلك

المراد بانطلاق المراض العقول الثانية على العقول الاولى صدقها على العقول الاولى بتكريب
نفس كما قال الحيوان مقول على كثيرين اه وكل مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة فهو جنس
ينتج ان الحيوان جنس فان الجنس عرض ذات للعقول الثانية الذي هو الكلي وقد نزل صدقه
على العقول الاولى الذي هو الحيوان بتكريب القياس بمره

المراد بانطلاق المراض العقول الثانية على العقول الاولى صدقها على العقول الاولى بتكريب
نفس كما قال الحيوان مقول على كثيرين اه وكل مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة فهو جنس
ينتج ان الحيوان جنس فان الجنس عرض ذات للعقول الثانية الذي هو الكلي وقد نزل صدقه
على العقول الاولى الذي هو الحيوان بتكريب القياس بمره

المراد بانطلاق المراض العقول الثانية على العقول الاولى صدقها على العقول الاولى بتكريب
نفس كما قال الحيوان مقول على كثيرين اه وكل مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة فهو جنس
ينتج ان الحيوان جنس فان الجنس عرض ذات للعقول الثانية الذي هو الكلي وقد نزل صدقه
على العقول الاولى الذي هو الحيوان بتكريب القياس بمره

المراد بانطلاق المراض العقول الثانية على العقول الاولى صدقها على العقول الاولى بتكريب
نفس كما قال الحيوان مقول على كثيرين اه وكل مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة فهو جنس
ينتج ان الحيوان جنس فان الجنس عرض ذات للعقول الثانية الذي هو الكلي وقد نزل صدقه
على العقول الاولى الذي هو الحيوان بتكريب القياس بمره

فيسقط لان الجزئي من المعقولات الثانية مع انه يصدق
على الموجود في الخارج كزيد مثلا الدهد لان
يقال ان الجزئي صادق على الصور الذهنية
لا على الموجود الخارجي لان مناط
الكلية والجزئية هو الموجود
العقلي مولا محمد كاشاني

في الخارج امر مطابق الكلمة كما أن لسوا الفعل ما يطابقه الخارج
بالجمله المعبره في العقولات الثاني انه امر ان احدهما ان لا يكون معقول
في الدرجة الاولى بل يجب ان تعقل عارضه معقول آخر في الرضوخ
وثانيهما ان لا يكون في الخارج ما يطابقه فكل ما يعقل في الدرجة الاولى

نهو معتدل اول موجودا كان في الحجرة او معدوم تامر كباكان او
سطا واما لا اعتد الا عارضا فغيره اذا كان في الخزانة ما يطابق

كألاضافات اذا قيل يتحقق في الخارج كذا في حواش شر في التجريد واذا
 كالابوة والنسب التي لا تجازي بها امر في الخارج فبذلك المعقول

الثانية مراكزها لغوى اى الامور المتعلقة بالحرب الثانية

بالمعناها الاصطلاحية المعتمدة في القيدان المذكوران والا لكان قوله الذي
لانه اخذ بحرف غير الاصطلاحية وهو
لا يحاذيها امره الخارج سبدا كما ينبغي عنه فيكون المجموع من

العقيد والمقيّد هو المفعول الاصطلاقي للمعقولات الثنائية ولا يجوز أن

يُحْمَلُ الْمُعْقُولَاتُ الثَّانِيَةَ عَلَى الْمَفْعِ الْأَصْطِلَاقِي وَيُجْعَلُ جُمْلَةُ الصَّلَاةِ وَالْوُضُوءِ

صفة كاشفة عن حقيقة ما نولي بعضهم لأنه ينقص بالعدم

المستعمل في الدرجة الاولى اذ يصدق عليه انه لا يحد من امره في الخارج

مع انه معقول اقول كما مر وكذا الكلام في قول المعقولات الاولى التي

يجازى بها امر في الخارج لكن يقع فيه ان الشئ والوجود وال

الاولا ان القدس
يعاني

ولا تاتوا ان تعبروا في النيران في الحزن

و اما ان لا يقدر

...

لا بد من العلم باللفظ قبل العلم بالمعنى
 لان اللفظ هو الذي يوصل به الى المعنى
 واللفظ لا يكون له معنى الا اذا كان له لفظ
 واللفظ لا يكون له لفظ الا اذا كان له معنى

لا بد من العلم بالمعنى قبل العلم باللفظ
 لان المعنى هو الذي يوصل به الى اللفظ
 والمعنى لا يكون له لفظ الا اذا كان له معنى
 واللفظ لا يكون له معنى الا اذا كان له لفظ

مرسله كقولك نعم اذا فهمت اللفظ حتى يفهم المعنى فمما تقدم مباحث
 ايضا غوي واجبا عليه تامل **قوله** عا وفق ما اشرنا اليه فيه ان الخطابة
 فيما اشرنا اليه وقعت سابقا على الجدل وان ترتيب المقدمات عليك
 فلا يكون وفق ما اشرنا اليه **قوله** فقال اي فقدته فقال آه **قوله** ولما

وهو استعمال اللفظ لغير ما فيه لفظ
 يترتب اليه من غير ما فيه لفظ

كان المقسم اليها آه اي اقا اور دمباحث الالفاظ صدر بابا غوي
 مع اننا ليست منه للالفاظ مقسم مقسم مقسم الكليات الى
 اي اي غوي ومعرفة الالفاظ موقوفة على معرفة المقسم **قوله**

ولما كان فهم المعنى آه يعني ان البحث عن اللفظ ههنا لفهم المعنى منه
 ولما كان فهم المعنى منه باعتبار آه والاولى ان يقال لما كان البحث

عن اللفظ من حيث دلالة على المعنى وجب آه على ان اللفظ الصحيح ان يقال

بسبب دلالة بدل باعتبار يعرف بالتامل **قوله** ومنه يعلم اي من
 ايراد المقص مباحث اللفظ وباب اي غوي مع اننا ليست

منه شيء غير انما موقوف عليها يعلم ان المقص لم يوجد آه **قوله** فنقول
 اي اذا كان ذكر تعريف الدلالة وتفسيرها مقدمة لمباحث الالفاظ اي من قال دلالة اللفظ

فنقول آه **قوله** او من الظن آه واتا لزوم العلم من الظن فلا يكاد
 يوجد **قوله** ان لم يتخلل الظن بان لا يكون مفيد للظن سواء كان

مظنونا او معلونا **قوله** والا اي وان لم يكن كذلك بل يتخلل الظن
 مظنونا او معلونا

لا بد من العلم بالمعنى قبل العلم باللفظ
 لان المعنى هو الذي يوصل به الى اللفظ
 والمعنى لا يكون له لفظ الا اذا كان له معنى
 واللفظ لا يكون له معنى الا اذا كان له لفظ

لا بد من العلم باللفظ قبل العلم بالمعنى
 لان اللفظ هو الذي يوصل به الى المعنى
 واللفظ لا يكون له معنى الا اذا كان له لفظ
 والمعنى لا يكون له لفظ الا اذا كان له معنى

لا بد من العلم بالمعنى قبل العلم باللفظ
 لان المعنى هو الذي يوصل به الى اللفظ
 والمعنى لا يكون له لفظ الا اذا كان له معنى
 واللفظ لا يكون له معنى الا اذا كان له لفظ

لا بد من العلم باللفظ قبل العلم بالمعنى
 لان اللفظ هو الذي يوصل به الى المعنى
 واللفظ لا يكون له معنى الا اذا كان له لفظ
 والمعنى لا يكون له لفظ الا اذا كان له معنى

॥ श्री गणेशाय नमः ॥
॥ श्री गणेशाय नमः ॥
॥ श्री गणेशाय नमः ॥

فَاَوْفُوا بِالْعَهْدِ
 كُنْتُمْ عَلَيْهِ مَشْفُوعِينَ
 فَاَوْفُوا بِالْعَهْدِ
 كُنْتُمْ عَلَيْهِ مَشْفُوعِينَ

[illegible]

الالة النقطية
 الثلاثة اقسام
 وضعيه وطبيعيه
 وعقلنيه والالاه
 الغير النقطيه
 فاما وضعيه
 وعقلنيه فكلها
 يجوز خصله لان
 ينفعه من غير
 نظم غير مودع
 سلك برهان

له شبهة
 في قوله
 ١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

مجلس شورای ملی

Handwritten text in Arabic script, likely a manuscript or a collection of notes. The text is dense and appears to be a mix of prose and poetry, with some lines written in a more decorative or calligraphic style. The text is written on aged, slightly discolored paper.

استلزام التقضي ليس مطابقة اوليى
كل مطابقة اوليى ليس كل مطابقة اوليى
استلزام التقضي ليس مطابقة اوليى

استلزام التقضي ليس مطابقة اوليى
كل مطابقة اوليى ليس كل مطابقة اوليى
استلزام التقضي ليس مطابقة اوليى

ليكون سائبة مرملة وبي في قوة البرئية فيكون سائبة برئية على
كلا التقديرين اي ليس كل مطابقة اوليى بعضا تستلزم التقضي
وابتسالة البرئية لا عكسها لزوما مع ان عكس قولنا المطابقة
لا تستلزم التقضي ليس تعللنا التقضي لا يستلزم المطابقة لانه

العكس جعل الموضوع محولا ولا محولا موضوعا وهو ليس كذلك
فقط وكذا الالتزام لا يستلزم التقضي اما استلزام التقضي للالتزام
فليس محققا ايضا على راي الجمهور متحقق على راي الامام بعرف بالتدبر
قوله لانه لا يدل على كل امر خارج مستدرك لا حاجة الى ذكرهما
لانه يكفي ان يقال لدلالة على اللازم دفعا بل الاولى ان يقال لان

العنصرية اقوى مراتب الزوم الذهني وهو البين بالمعنى الاضيق
من بعد جهة اختيار الالتزام على الزوم ايضا **فقط** فالامام
فان به اى حكم باستلزام المطابقة الالتزام بناء على زعم ان تصور
كل ماهية يستلزم تصور انما ليست غير **فقط** وليس محققا

لانه استلزام تصور كل ماهية تصور انما ليست غير
لانه استلزام محض لان تصور كنهه اما محض حفظ
لنا غيرا فضلا عن نفي الغيرة غيرا قوله والا لكان كل شئ
والا على كل شئ اى هو خلاف الواقع **فقط** غير مضبوط اى
بعضا بط

قوله لا يلزم ان يكون كل امر خارج مستدرك لا حاجة الى ذكره
هنا لا يلزم ان يكون كل امر خارج مستدرك لا حاجة الى ذكره
قوله لا يلزم ان يكون كل امر خارج مستدرك لا حاجة الى ذكره

استلزام التقضي ليس مطابقة اوليى
كل مطابقة اوليى ليس كل مطابقة اوليى
استلزام التقضي ليس مطابقة اوليى

الالتزام	التفصيل	المطابقة
اجرم كلفوا	الجزء	الجزء
الدلالة	الدلالة	الدلالة
الجزء	الجزء	الجزء

حد المطابقة بالتفصيل والالتزام وكذلك يصدق على الدلالة على الضواء
 مطابقة التزاماتها دلالة اللفظ على جزء ما وضع له بتوسط الوضع
 لتمام ما وضع له فينتقض حد التفصيل بالمطابقة والالتزام وكذلك
 يصدق على الدلالة على الضواء مطابقة وتفصيلاتها دلالة اللفظ على
 لازم ما وضع له بتوسط الوضع لتمام ما وضع له فينتقض حد الالتزام
 بالمطابقة والتفصيل فان قيل يمكن ان يقدر القيد هكذا اللفظ الدال بالوضع
 يدل على تمام ما وضع له بتوسط الوضع له بالمطابقة وعلى جزئه بتوسط
 الوضع لكل بالتفصيل وعلى ما يلزمه في الذهن بتوسط الوضع للكل
 بالالتزام قلنا هذا التقدير هو انه غير متبادر من السوق لا يدفع به
 انتقاض حد المطابقة بالآخرين **فقد** التقي القيد هنا اي في حدود الدلالة
 بارادة قيد الحينية من غير ان يبان ان اراد اللفظ الدال بالوضع على تمام ما
 وضع له من حيث انه دال على تمام ما وضع له يدل بالمطابقة وعلى جزئه
 من حيث انه دال على جزئه يدل بالتفصيل وعلى ما يلزمه في الذهن من
 حيث انه دال على ما يلزمه في الذهن يدل بالالتزام وانه لا انتفاض
 على انه ذكر قيد بتوسط الوضع لا يدفع الانتفاضه كما مر **فقد** ترتب
 الحكم على المشتق يدل على عليه الماخذ اي المشتق منه كما في قوله تعالى
 والسارق والسارقة المشتقين من السرقة يدل على عليتها للقطع
 على السارق والسارقة

العبادات بدلت قوله في السوق لان معنى تبادل من
 السوق ليس على ما ينبغي وايضا عدم اندفاع انتقاض
 حد المطابقة محال حيث ان الضمير في قوله بتوسط
 الوضع له لا يرجع على تمام ما وضع له بل على
 على تمام الذي هو مذكور في اللفظ كما يظهر من
 اشكال
 بذكره

والالتزام هو الذي لا يمكن ان يكون له جزئ
 فيكون هو الذي لا يمكن ان يكون له جزئ

انما اضيف التفصيل
 فاقطعوا اليد عما كان يرتب له القطع
 على السارق والسارقة

والمراد بالحكم هنا يدل بالمطابقة ويدل بالتضمن ويدل بالالتزام وبالاشتق
 الدال بالوضع لتتام ما وضع له عليه والدال بالوضع له على جزئية والدال بالوضع
 له على ما يلزمه في الزعم فيكون محصل كلام المص ان الدال بالوضع لتتام
 ما وضع له على تمام ما وضع له يدل عليه بالمطابقة والدال بالوضع لتتام
 ما وضع له جزئية يدل على جزئية بالتضمن والدال بالوضع لتتام ما وضع له على
 ما يلزمه في الزعم يدل على ما يلزمه في الزعم بالالتزام فتبين الحكم
 بانه يدل بالمطابقة وبانه يدل بالتضمن وبانه يدل بالالتزام على الدال
 بالوضع لتتام ما وضع له عليه وعلى جزئية وعلى ما يلزمه في الزعم يدل
 ان الاحكام المذكورة انما هي بسبب الدلالة بالوضع لتتام عليه وعلى
 جزئية وعلى ما يلزمه في الزعم ولا خلاف ان حصول اعتبار قيد الجزئية
 في الورد وبذلك الدلالة فيكون معنى التوهم ان الدال بالوضع لتتام ما
 وضع له يدل عليه بالمطابقة من حيث ان الدال بالوضع لتتام عليه والدال
 بالوضع لتتام على لا يوجب جزئية يدل على جزئية بالتضمن من حيث ان
 دال بالوضع لتتام على جزئية والدال بالوضع لتتام على لازم يدل
 على الالتزام بالالتزام من حيث انه حال بالوضع لتتام على الالتزام هذا
 هو التقدير الموافق لهذا المقام ولا يخفى ما في تقرير اننا في المسئلة
 والمسامحة يعرف بالتكامل **فعله** بالوضع لتتامه او جزئية او لازمه

هذا هو المقام الذي
 لا يخفى ان الدال بالوضع
 لتتام ما وضع له على
 ما يلزمه في الزعم
 يدل على ما يلزمه في
 الزعم بالالتزام فتبين
 الحكم بانه يدل بالمطابقة
 وبانه يدل بالتضمن
 وبانه يدل بالالتزام
 على الدال بالوضع
 لتتام ما وضع له عليه
 وعلى جزئية وعلى ما
 يلزمه في الزعم يدل
 ان الاحكام المذكورة
 انما هي بسبب الدلالة
 بالوضع لتتام عليه
 وعلى جزئية وعلى ما
 يلزمه في الزعم ولا
 خلاف ان حصول اعتبار
 قيد الجزئية في الورد
 وبذلك الدلالة فيكون
 معنى التوهم ان الدال
 بالوضع لتتام ما وضع
 له يدل عليه بالمطابقة
 من حيث ان الدال بالوضع
 لتتام عليه والدال بالوضع
 لتتام على لا يوجب
 جزئية يدل على جزئية
 بالتضمن من حيث ان
 دال بالوضع لتتام على
 جزئية والدال بالوضع
 لتتام على لازم يدل
 على الالتزام بالالتزام
 من حيث انه حال بالوضع
 لتتام على الالتزام هذا
 هو التقدير الموافق
 لهذا المقام ولا يخفى
 ما في تقرير اننا في
 المسئلة والمسامحة
 يعرف بالتكامل **فعله**
 بالوضع لتتامه او
 جزئية او لازمه

عليه الصلاة والسلام

منه وان اذ احب الحق لا يلزم منه مطابقة الحبيب
فلا يجاب بـ لكن لا يلزم منه مطابقة الحبيب

قیمت

في السبع فلا يرد على تعريف المركب الفعل الدال بآدته على الحدث
وبصيفته على الزمان **قوله** على مفهوم المفرد لانه عددي والاعدام
انما تعرف بملكاتها **قوله** اقسام للمفهوم اولاً وبالذات فان قلت
ان المفرد والمركب والكل والجزئي بالمعاني المذكورة ههنا اوصاف
لفظ ولا يصدق على المفهوم اصلاً فكيف يكون اقساماً للمفهوم

بما لا يوافق ولا وبالذات واللفظ ثانياً وبالعرض بل الامر بالعكس قلت
المقصود ان المعاني الحقيقية لا ما هو وصف للمفهوم وانما يطلق
على ما هو وصف للالفاظ مجازاً يدل عليه قوله تسمية الدال باسم
الذي لول يكون المفرد والمركب لكل محل بحيث بل الامر بالعكس
على ما قررنا اطولات **قوله** مما جئت انه متصور اي يجوز
انه متصور على ما يفيد قيد النفس وقيدنا الزقن مما لا حاجة

اليه لان التصور حصول صورة الشئ في العقل تامل **قوله** مشترك بين
كثيرين فيه أي أكثر من اثنين كثيرين واما أراد بعدم منع الاشتراك
امكان فرض صدق مشتركين لا اشتراك في الواقع ولا فرضه بالفعل
حتى يدخل الكلمات الفرضية مشترك الباري والاشئ واللا
فكذلك تعريف الكل يخرج عن تعريف الجزئي ولا يستوفيان جميعاً
ومنفقاً اعلم ان لفظ كثيرين من سمات المشايخ وليس

لكن
لا يقال ان كان محذور الغرض كافياً في الصدق فغرضه عليه
صادقاً على اشياء كثيرة فغرض صدق مثل الاشئ يمنع
لان تصور صدق الاشئ على اشياء كثيرة يمنع
فرض صدق مثل الاشئ على اشياء كثيرة يمنع

فرض صدق الاشئ على اشياء كثيرة يمنع
فرض صدق الاشئ على اشياء كثيرة يمنع
فرض صدق الاشئ على اشياء كثيرة يمنع
فرض صدق الاشئ على اشياء كثيرة يمنع

بصريح من حيث القواعد العربية اذ على اعتبار العربية يجب ان لا يكون
الكثيرون اقل من ستة وان يكونوا ذوي العقول وان يكونوا اجنسية
والتوعية والفصلية باعتبار الصدق على كل اثنين من افرادهم وليس
اذ لا يوجد صيغة الكثير في اقل من اثنين كما لا يخفى **قوله** اذ لا الكفاؤ
بالنفس او التصور لا يحصل هذه الفائدة اما في الاكتفاء بالنفس
فلا يحصل الاحتراز عن مثل الواجب والشمس والكميات الفرضية
لان نفس مفوماتها باعتبار الوجود الخارجي ما ينع ولو كان المراد
بنفس المفهوم من غير اعتبار شئ اصلاً فلا يكون مانعاً ولا مانعاً
نفاً واثماً في الاكتفاء بالتصور فلا يحصل فائدة الاحتراز عن مثل
الواجب ايضاً لان تصور مع صيغة الكبرياء التوحيد مانعاً ايضاً
قوله على ما لا يخفى للمنفق لا ضاؤه ان عدم الحقاؤه لا دخل فيه
لا انضاف فلا بد ان يقال لا يخفى على الفطن او ما يؤدري متوداه
قوله فلان سلم الخلف في النتيجة فان قيل مفهوم لفظ الجزئ ما يمنع
وقوع الشرك ولو كان كلياً يلزم ان يكون ما يمنع مما لا يمنع فيلزم صدق
الشئ على نقيضه وهو محال قلت لا لم استحالة وانما الحال صدق
الشئ على ما يصدق عليه نقيضه واما صدق الشئ على نفس نقيضه
فواقع في غير موضع فان قلت يلزم من هذا ان يكون المانع ليس
اصداً في الشئ على نفس نقيضه

ان لا يكون
الكثيرون اقل من ستة
وان يكونوا ذوي العقول
وان يكونوا اجنسية
والتوعية والفصلية
باعتبار الصدق
على كل اثنين من افرادهم
وليس
اذ لا يوجد صيغة الكثير
في اقل من اثنين
كما لا يخفى
قوله
اذ لا الكفاؤ
بالنفس
او التصور
لا يحصل
هذه الفائدة
اما في الاكتفاء
بالنفس
فلا يحصل
الاحتراز
عن مثل الواجب
والشمس
والكميات
الفرضية
لان نفس
مفوماتها
باعتبار
الوجود
الخارجي
ما ينع
ولو كان
المراد
بنفس
المفهوم
من غير
اعتبار
شئ
اصلاً
فلا يكون
مانعاً
ولا مانعاً
نفاً
واثماً
في
الاكتفاء
بالتصور
فلا يحصل
فائدة
الاحتراز
عن مثل
الواجب
ايضاً
لان تصور
مع صيغة
الكبرياء
التوحيد
مانعاً
ايضاً
قوله
على ما لا
يخفى
للمنفق
لا ضاؤه
ان عدم
الحقاؤه
لا دخل
فيه
لا انضاف
فلا بد
ان يقال
لا يخفى
على الفطن
او ما يؤدري
متوداه
قوله
فلان سلم
الخلف في
النتيجة
فان قيل
مفهوم
لفظ الجزئ
ما يمنع
وقوع
الشرك
ولو كان
كلياً
يلزم
ان يكون
ما يمنع
مما لا
يمنع
فيلزم
صدق
الشئ
على
نقيضه
وهو
محال
قلت
لا لم
استحالة
وانما
الحال
صدق
الشئ
على
ما يصدق
عليه
نقيضه
واما
صدق
الشئ
على
نفس
نقيضه
فواقع
في غير
موضع
فان قلت
يلزم
من هذا
ان يكون
المانع
ليس
اصداً
في الشئ
على
نفس
نقيضه
قوله
ان لا يكون
الكثيرون
اقل من
ستة
وان يكونوا
ذوي العقول
وان يكونوا
اجنسية
والتوعية
والفصلية
باعتبار
الصدق
على كل
اثنين
من افرادهم
وليس
اذ لا يوجد
صيغة
الكثير
في اقل
من اثنين
كما لا
يخفى
قوله
اذ لا الكفاؤ
بالنفس
او التصور
لا يحصل
هذه الفائدة
اما في
الاكتفاء
بالنفس
فلا يحصل
الاحتراز
عن مثل
الواجب
والشمس
والكميات
الفرضية
لان نفس
مفوماتها
باعتبار
الوجود
الخارجي
ما ينع
ولو كان
المراد
بنفس
المفهوم
من غير
اعتبار
شئ
اصلاً
فلا يكون
مانعاً
ولا مانعاً
نفاً
واثماً
في
الاكتفاء
بالتصور
فلا يحصل
فائدة
الاحتراز
عن مثل
الواجب
ايضاً
لان تصور
مع صيغة
الكبرياء
التوحيد
مانعاً
ايضاً
قوله
على ما لا
يخفى
للمنفق
لا ضاؤه
ان عدم
الحقاؤه
لا دخل
فيه
لا انضاف
فلا بد
ان يقال
لا يخفى
على الفطن
او ما يؤدري
متوداه
قوله
فلان سلم
الخلف في
النتيجة
فان قيل
مفهوم
لفظ الجزئ
ما يمنع
وقوع
الشرك
ولو كان
كلياً
يلزم
ان يكون
ما يمنع
مما لا
يمنع
فيلزم
صدق
الشئ
على
نقيضه
وهو
محال
قلت
لا لم
استحالة
وانما
الحال
صدق
الشئ
على
ما يصدق
عليه
نقيضه
واما
صدق
الشئ
على
نفس
نقيضه
فواقع
في غير
موضع
فان قلت
يلزم
من هذا
ان يكون
المانع
ليس
اصداً
في الشئ
على
نفس
نقيضه

ما يغ وهو سلب الشيء من نفسه وهو محال قلت سلب الشيء

وَنَابِتٌ لَهُ فُلَيْسٌ مَّحَالٌ لَهُ هُوَ كَذَلِكَ لِأَنَّ ثُبُوتَ الشَّيْءِ لَوْ كَانَ يَكْتَلِمُ

نصورهم من غير وقوع الشرك بين كثيرين فيه كالنوع والجنس والفصيل

الكتاب وما لا ينف نفوه من وقوع الشرك بالنظر إلى

کتابخانه ملی ایران

وكانت كل يوم القضاة يرون في المحاكم بالاسم الى الالمان في

الحقيقية بلا حاجة الى التبريد المذكورة السرية وكذلك المعنى في قوله كالمضا

الحقیقۃ **قولہ** بان براد بالداخل غیر الحادۃ تسمیۃ للشیء باسم

ان براد بلفظ معینان حقیقیان او مجازیان او مختلفان احد

افاضة خفية الى الذين خفي

وہی ہے جس نے ان کو

المفنين

فہم ان

منه مجاز والنسب من ضمير رعيناه
 وهو ما نفع من الارض فاردت الغيث
 مجاز والنسب من ضمير رعيناه

المعنيين ثم براد بضمير الآخر معناه أو كما في قول الشاعر إذا نزل

السماء تبارض قوم رعيناه وأن كانوا غضبنا فان المراد بالسما

المطر وبالضمير العائد اليه رعيناه الكلاء وكلا المعنيين مجازي **قوله**

ولذا اعاده مظهر الانسب أن يقال ويؤيده اعادته مظهر افيه

مناقض لان اعادته الشيء مظهر انما يدل على المغايرة اذا كان

المقام مقام الضمير وهذا المقام ليس كذلك **قوله** واما حديث

اعادته الشيء معرفة اي حديث انه ان اعيد الشيء معرفة يكون المراد

به عين الاول **قوله** اي بان لا يكون جاز فيه انه على هذا يستغنى تعريف

العرضي بالنوع اذا لا قائل بكونه عرضيا فالصواب حمل تعريف الذاتي

على التاويل المذكور **قوله** لان القاعدة التي دليل كونه الضاحكي

خارجا عن حقيقة بوليانية **قوله** فافهمها يعبر ذاتيا يعني ان الضاحك

ليس باقدم الخواص اذا الناطق اقدم منه فيعتبر خارجا **قوله** اصطلاح

يعني ان اطلاق الذاتي على النوع باعتبار المعنى الاصطلاحي وهو

الذي لا يكون خارجا عن حقيقة بوليانية واما صحة اطلاق لفظ

الذاتي على ذلك المعنى الاصطلاحي بحسب اللغة فيما عتبار بعض

افراده اي الجنس والفصل كالحیوان والناطق مثلا ان كان المراد

بالذات نفس الحقيقة وباعتبار جميع افراده ان كان المراد

عُضابا
 وبالفعل الثاني فارتد للفظ الاول
 فان السجاء يطلق على السجود عليه

فان السجاء يطلق على السجود عليه
 وبالفعل الثاني فارتد للفظ الاول
 فان السجاء يطلق على السجود عليه

فان السجاء يطلق على السجود عليه
 وبالفعل الثاني فارتد للفظ الاول
 فان السجاء يطلق على السجود عليه

فان السجاء يطلق على السجود عليه
 وبالفعل الثاني فارتد للفظ الاول
 فان السجاء يطلق على السجود عليه

فان السجاء يطلق على السجود عليه
 وبالفعل الثاني فارتد للفظ الاول
 فان السجاء يطلق على السجود عليه

وكان هذا التقدير يكون المعنى
 والحيوان والناطق فقط
 والناطق فقط
 والناطق فقط

والمتأمل ان العاطفة لا تنتمي
للباشرة ولا الى الجاني للشيء
لا يكون محمولا على كل الشئ

فالتعريف بما يكون حدودا لا رسوما **قوله** فان قلت جنس الجنس لا
يعني ان الكل اخص من الجنس لانه جنس الجنس وجنس الجنس اخص
من مطلق الجنس لانه فرد من افراد مطلق الجنس ولا يجوز تعريف العام
بأحد خواصه اس افترده كتعريف الحيوان بالانسان مثلا فلا يجوز
تعريف الجنس بالكل **قوله** وغير مفيد لجواز ان لا يتحد الاعتباران بل
يختلفان **قوله** وان اريد مطلقا اي عدم الجواز مطلقا اي سواء اوجد
الاعتباران او اختلفا فنموج الظاهر في تقدير الجواب ان يقال ان
الكل لا اعتبار ان اعتبار مفهومه وباعتبار كونه للجنس حيا وهو
باعتبار الاول اعم من الجنس والتعريف به بهذا الاعتبار وباعتبار
الثاني اخص منه والتعريف به ليس بهذا الاعتبار فلا يكون هذا
تعريفا للعام بالخاص فان قلت هذا التعريف اتماما لورس لانه
ذكر فيه الجنس تعريفاً بغيره وايا ما كان يعتبر فيه تركيبه من الجنس
والميز فوجب ان يكون التعريف باعتبار الجنسية فيكون تعريفا للخاص
بالخاص قلت المعبر فيها ذات الجنس لا مع وصف الجنسية
واقا في الشرع فيفهم منه ان التعريف بالخاص يكون جائزا عند عدم
اتحاد الاعتبارين وليس كذلك مع ان قوله لان الكل بمفهوم معرفي
واعم لا يناسب على ما لا يخفى على المتأمل **قوله** والامر ان اى كونه اعم

ان التعريف انما هو تعريف
بما هو مشترك بين
الاعتبارين

فان كان التعريف
بما هو مشترك
فان كان التعريف
بما هو مشترك
فان كان التعريف
بما هو مشترك

لان المفهوم من هذا الكلام ليس في نوع
نوع الجنس لا اعم بالخاص بل في نوع
نوع الجنس

ان التعريف
بما هو مشترك
فان كان التعريف
بما هو مشترك

هذا السؤال بالجنس والمثاله انه ورد فانا
فقد قاتل بعد

فان الختم في اناذكر الاصل في العدد
فقط في غير ارض في العدد
فان الختم في اناذكر الاصل في العدد
فقط في غير ارض في العدد

يرد على من يجتزعها بوصف كثيرين بالمتفقين بالحقيقة بان يقال الحيوان
مثلا يقال في جواب ما زيد وعمر وهذا الفرس وذلك الفرس مع ان
زيد وعمر متفقان في الحقيقة وكذا هذا الفرس وذلك الفرس فكيف
يجتزع عنها ولا يرد على المص لان في الاختلاف بالحقيقة مع اثبات

الاختلاف في العدد ولا يوجد عما ذكر شئ يقال على كثيرين مختلفين
بالعدد دون الحقيقة في جواب ما هو وفي هذا المقام نظرا انا اولاً

فلان ان كان السؤال على الاصرار عن الجنس وامثاله بقوله مختلفين
بالعدد لا بدون ملاحظة قوله في جواب ما هو فلا يندفع بالجواب المذكور

فان كان السؤال على الاصرار عن بقوله مختلفين بالعدد مع ملاحظة
بقوله في جواب ما هو فلا يرد الامثال وانما ثابت فلان عدم الاختلاف

بالحقيقة مع الاتفاق بامثال زمان فلا تفاوت في رور هذا الاعتراض
بين في الاختلاف بالحقيقة واثبات الاتفاق بها على ما لا يخفى ولعلم

انه لو قرر الاعتراض بهذا تعريف النوع فنقوض بالجنس لانه يصدق
عليه انه مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة او متفقين

بالحقيقة في جواب ما هو لان الحيوان مثلاً يقال في جواب ما زيد وعمر
وهذا الفرس وذلك الفرس واجيب عنه بان صحة الجواب بالجنس

ناظرة الى اشتغال السؤال على الحقيقة من الما ذكره الشارح
فان كان في الاختلاف بالحقيقة واما الاتفاق فليس في الحقيقة

فان كان في الاختلاف بالحقيقة واما الاتفاق فليس في الحقيقة
فان كان في الاختلاف بالحقيقة واما الاتفاق فليس في الحقيقة

المقول في ان
ما ذكرناه من
اما الاول
فان كان في
الاختلاف
بالحقيقة
مع الاتفاق
فان كان
السؤال
على الاصرار
عن بقوله
مختلفين
بالعدد
مع ملاحظة
بقوله
في جواب
ما هو
فلا يندفع
بالجواب
المذكور
فان كان
السؤال
على الاصرار
عن بقوله
مختلفين
بالعدد
مع ملاحظة
بقوله
في جواب
ما هو
فلا يندفع
بالجواب
المذكور
فان كان
السؤال
على الاصرار
عن بقوله
مختلفين
بالعدد
مع ملاحظة
بقوله
في جواب
ما هو
فلا يندفع
بالجواب
المذكور

卷八

انما لا يرد ان لا يتعلّق
بما لا يتعلّق بهما لا يتعلّق

بما لا يرد ان لا يتعلّق
بما لا يتعلّق بهما لا يتعلّق

انما لا يرد ان لا يتعلّق
بما لا يتعلّق بهما لا يتعلّق

فلا تذكر **قوله** متعلق بهما لا يتعلّق الطرف بالفاعل بل هو بيان لموضوعها

وعومهما والمفعول كالمتنفس بالقوة والفعل بالنسبة الى الانسان وغيره

قوله مبنى على عدم صحة التعريف بالمفرد فيه ان اللازم مما ذكره توقف

كون المعرف مركبا كلياً عما كونه النظر ترتيب امور ولا يثبت مما ذكره

الشراجه توقف كونه النظر ترتيب امور عليه بل على عدم صحة التعريف

بالمفرد وهذا ليس بدور اذا الدور هو توقف الشيء عما ما يتوقف

عليه بترتبه او مراتب فالاولى ان يقال فان كونه النظر ترتيب امور معلومة

فبني على كون النظر مركبا كلياً اذ الواجب تطبيق المعرف بالكم على

المعرف بالفتح لا العكس وكون النظر مركبا كلياً مبنى عما كونه المعرف

مركبا كلياً **قوله** ولهذا ان ولان كونه النظر ترتيب امور مبنى على عدم

صحة التعريف بالمفرد عرق بعضهم النظر بتحصيل امور او ترتيب امور

لا بترتيب امور فقط ليشتمل التعريف على ما لا يجهل وهذا

الترديد جعلا والا فتحصيل امرار من ترتيب امور اذ تحصيل الامار

من ان يكون ترتيب امور اولاً ونظيره قولهم في تعريف المفرد

ما جعلت جزء قبيل او كجاء **قوله** لا بد فيه من تصور نبوت

شيء لشيء اذ لا بد من الماهية المعروفة من وجهين احدهما الوجه المعلوم

به الماهية قبل التعريف الحق لظهوره اذ لا يصح ولا يمكن طلب المحمول

وعطف تفسيره وفائدة التبيين
على ان لا يتعلّق بهما لا يتعلّق
بما لا يرد ان لا يتعلّق
بما لا يتعلّق بهما لا يتعلّق

بالمعنى

المطلق والثاني الوجه الغير المعلوم به الماهية الذي يطلب علمه
 به حين التعريف وانما تعلم بالوجه الثاني اذا علم بثبوت الوجه الاول
 مثلا الانسان معلوم بالشيئية قبل التعريف بالناطق وانما يعلم بالناطق
 اذا علم بثبوت الناطق لشيء بان يعلم ان شيئا ناطقا وقيل التعريف
 بالمفرد لا يصح لان الشيء المطلوب تصوره بالتعريف يجب ان يكون
 متصورا بوجه ما قبل التعريف والا امتنع طلبه ولا بد من تصور
 مستفاد منه التصور المطلوب واذ كان التصور غير التصور بوجه ما
 والتصور بوجه ما قد ظل في التصور المطلوب فوجب تحقق التصور
 في حصول التصور المطلوب فلا يحصل تصور المظن بمفرده بل انما يقع
 بمؤلف **قول** فيكون مركبا فيه ان وجوب تصور ثبوت شيء في
 المعرف لو استلزم تركيب المعرف من الثابت والمثبت لم يلزم ان
 لا يكون مثل الحيوان الناطق على تقدير ان يعلم الانسان قبل التعريف
 به بمثل الشيئية هذا التركيب من الداخل والخارج اللهم الا ان يلزم
 ذلك باعتبار اشتماله على جميع الايات وايضا لم لا يجوز ان يكون احد
 الشئين شرط للمعرف لا اذلا فيه وهذا ان علم ما قبل
 ايضا فلنأجل **قول** ولهذا فالواقع الناطق شيء له النطق بغير

احد هما المصدر
 بوجه ما وانما
 التصور المستفاد
 منه التصور
 المطلوب لعدم

في الوجه المعلوم

بالمعنى
 هذا الكلام
 السابق كذا في
 ما فيه

من الوجه
 المطلوب
 من الوجود
 المطلوب

بالمعنى

بالمعنى

ایضاً در این کتاب

صورتا كذلك فلا دخل لها في التعريف ولان المالك بخصيص

مالس يحصل وتصور المألوم ليس سبباً التحصيل بقوتها

التوازن البينة بعدما لم يحصل بل لخطورته في القلب حتى لو فرض

تصور اللازم غير بدیهی لم يحصل بمجرد تصور المعلوم بل بعض

التوازم البينة يتوقف عليه تصور الملزوم كالبحر مفهوم العي وهو

عدم البصر لانه المضاف من حيث هو مضاف الى توقف نفوسه على التوقف

المصنف اليه فلا يكون تصور المعلوم مبنيًا وكاسبًا وكاشيًا لتصور

اللازم بل سبباً لحضوره في الذهن لا بما ذكره الوجه بل على وجه الخطور

والكتاب هو الاول والثاني ولان الحصول بالكتاب يكون

بالفصد والاختيار البتة وحصول تصور التوارخ من تصور الملوكة

ایس کذلک لیسمع احداہ یعنی ان الطبیار نہ قولنا ما یكون

نقطة سبب الكتاب تصور الشيء ما يكون سبباً للكتاب بقصور

بالكنة فلا يكون شاملاً للرحم بل يكون مختصاً بالجد وقولنا إنا وأو

بشمل كليهما شمل لظاهر **قوله** والتفريع للحدود للحدود

لما كان طريق التقيم الواقع في المعارف قد يكون محدود وقد

يكون للحد كذا لعل طريق الشكر والتشكيل بين ان التجميع منها

تحدود لا لحد وقد تقرر ما اشكال هذا من التعارض المتضمن على
والمراد ٢٠ لا

والله اعلم

الحمد لله الذي جعل العلم
والتفكير اذنا في التعليم
والجواب انما هو في التعليم
تقدير ان اوزارنا في التعليم
جواب عن سؤاله وندبر

صوره

علماء

منه حيث هي
وهذا التعريف
لأنه لا يكون
تصوره
سبباً لاكتساب
تصور الشيء
بكنهه وما يكون
تصوره سبباً لاكتساب
تصور الشيء
بوجه يميزه عما
عدها قسماً
داخلاً تحت
المعرف والشيء
اللفظي أو للترديد
وهو لا يبراهم
فمنع التعريف
الذي يقصده
البيان
والجواب عن
الاول انه هذا
التعريف رسي
والانقسام
اليها خاصته
له مميزات
ايها عما عدها
وعن الثاني
انه لا يتم
ان اوجه التعاريف
التي ذكرتها
للتعريف بل
هو للتفريق
اي اياتها
كان من القسمين
المذكورين
فهو من
المحدود
وحاصله ان
المراد باوان
قسماً من
المحدود
وهذا هو
انه الذي
يكون تصور
سبباً لاكتساب
تصور الشيء
بكنهه
قسماً
آخر منه
حد ذلك
وهو انه الذي
يكون تصور
سبباً لاكتساب
تصور الشيء
بوجه يميزه
عما عدها
ان يوجد
غير الكنه
بقوته
ان
المقابل
فهو في الحقيقة
حد ان لقسميه
المختلطين
في الحقيقة
المخصوصة
المشاركتين
في ما يميزه
مطلق المعرف
ولم يرد
باوان
انه الحد
اتما هذا
وانما ذلك
على سبيل
الشك او التشكيك
لبيان التعريف
كذلك في
مواقف وفي
شرح المقاصد
ان تعريف الشيء
بالجواهر التي
لا تشمل
كل منها
الابعض
انما يجب
فيه ان يذكر
الجميع بطريق

صورة التعريف سؤال من وجهين الاول ان التعريف انما يكون للماهية
منه حيث هي وهذا التعريف لانقسام المعرف فانه ما يكون تصور
سبباً لاكتساب تصور الشيء بكنهه وما يكون تصور سبباً لاكتساب
تصور الشيء بوجه يميزه عما عدها قسماً داخلاً تحت المعرف والشيء
ان لفظه او للترديد وهو لا يبراهم فمنع التعريف الذي يقصده البيان
والجواب عن الاول انه هذا التعريف رسي والانقسام اليها خاصته
له مميزات ايها عما عدها وعن الثاني انه لا يتم ان اوجه التعاريف التي ذكرتها
للتعريف بل هو للتفريق اي اياتها كان من القسمين المذكورين فهو من
المحدود وحاصله ان المراد باوان قسماً من المحدود وهذا هو
انه الذي يكون تصور سبباً لاكتساب تصور الشيء بكنهه قسماً
آخر منه حد ذلك وهو انه الذي يكون تصور سبباً لاكتساب
تصور الشيء بوجه يميزه عما عدها ان يوجد غير الكنه بقوته ان
المقابل فهو في الحقيقة حد ان لقسميه المختلطين في الحقيقة
المخصوصة المشاركتين في ما يميزه مطلق المعرف ولم يرد باوان
انه الحد اتما هذا وانما ذلك على سبيل الشك او التشكيك لبيان التعريف
كذلك في مواقف وفي شرح المقاصد ان تعريف الشيء بالجواهر التي
لا تشمل كل منها الالبعض انما يجب فيه ان يذكر الجميع بطريق

وهذا هو التعريف
لأنه لا يكون
تصوره
سبباً لاكتساب
تصور الشيء
بكنهه وما يكون
تصوره سبباً لاكتساب
تصور الشيء
بوجه يميزه عما
عدها قسماً
داخلاً تحت
المعرف والشيء
اللفظي أو للترديد
وهو لا يبراهم
فمنع التعريف
الذي يقصده
البيان
والجواب عن
الاول انه هذا
التعريف رسي
والانقسام
اليها خاصته
له مميزات
ايها عما عدها
وعن الثاني
انه لا يتم
ان اوجه التعاريف
التي ذكرتها
للتعريف بل
هو للتفريق
اي اياتها
كان من القسمين
المذكورين
فهو من
المحدود
وحاصله ان
المراد باوان
قسماً من
المحدود
وهذا هو
انه الذي
يكون تصور
سبباً لاكتساب
تصور الشيء
بكنهه
قسماً
آخر منه
حد ذلك
وهو انه الذي
يكون تصور
سبباً لاكتساب
تصور الشيء
بوجه يميزه
عما عدها
ان يوجد
غير الكنه
بقوته
ان
المقابل
فهو في الحقيقة
حد ان لقسميه
المختلطين
في الحقيقة
المخصوصة
المشاركتين
في ما يميزه
مطلق المعرف
ولم يرد
باوان
انه الحد
اتما هذا
وانما ذلك
على سبيل
الشك او التشكيك
لبيان التعريف
كذلك في
مواقف وفي
شرح المقاصد
ان تعريف الشيء
بالجواهر التي
لا تشمل
كل منها
الابعض
انما يجب
فيه ان يذكر
الجميع بطريق

بعضه من جنس واحد لا يصدق
بعضه من جنس واحد لا يصدق
بعضه من جنس واحد لا يصدق

التقسيم تحصيلًا خاصته شامله لكل فرد من كونه على احد الاوصاف

ويقع كلمة اوليان اسم الحدود والابرام والبريد الذي ينافي

التحديد واذا عرفت هذا نقول اننا في علامة كون الانفصال لمنع

الخلق على ما ترى ليس بوجه **وجيه قوله** وعلامة كون الانفصال لمنع

الخلق قيل لانه لو كان التقسيم للحد فلا يخرج من ان يكون القسمان حدين

تامين فيجب ان يكونا متباينين وليا كذلك لان ما يوجب

التمييز فاما يوجب الاطلاق على الكنه او يكونا ناقصين او احدهما قائما

والآخر ناقصا وعلى التقديرين لا يلزم الاخصار في الشقين لان الناقص

لونه مركبا من الجنس البعيد والفصل الغريب يتقدر بتقدير الجنس

البعيد فلا يصدق الانفصال المانع من الخلق وفيه ان هذا انما يتم اذا

ثبت كون الجنس البعيد في هذه المادة اكثر من اثنين على تقدير تسليم

تعدد وهو غير معلوم على ان الماء واثنين احدين الناقصين

واحد وكذا بين الحد الثام والحد الناقص كشي واحد واجبة بناء

على اشتراط التباين بين المعروق والموقوف لا يستلزم بين الحد والحدود

فلما فرق بين كون القسمين حدين تامين وكونهما غير الحدين التامين

بما فالفارق حكم بل عدم المساوات علامة اخرى لكون التقسيم للحدود

لا للحد وقيل المراد ان التقسيم لو كان للحد لوجب ان يكون الانفصال

بعضه من جنس واحد لا يصدق
بعضه من جنس واحد لا يصدق
بعضه من جنس واحد لا يصدق

انما يطلق
او يوجب
انما يطلق
او يوجب
انما يطلق
او يوجب

بعضه من جنس واحد لا يصدق
بعضه من جنس واحد لا يصدق
بعضه من جنس واحد لا يصدق

فصل في الحيلولة على الناطق
 صيانة الناطق

لمنع الجمع لان الماهية الواحدة لا تكون الا احد المفهومين المتمايزين و
 اما اذا كان التقسيم للحدود فيجوز ان يكون الانفصال لمنع الحدود
 كان الانفصال ههنا لمنع الحدود لان التقسيم للحدود لا يحد وفيه نظر
 ايضا لان الامة ان الماهية الواحدة لا تكون الا احد المفهومين المتمايزين
 وانما يكون كذلك ان لو كانا حدين تانيين اما اذا كانا غيرهما فيجوز
 ان يكون الماهية الواحدة اياهما جميعا ولان المراد بالوجه المميز
 ماعداه غير الكنه بغيره المقابلة اذ لو لم يكن كذلك بل كان الوجه اعم من
 الكنه يلزم ان يكون قسم الشيء قسما له وانه يكون الانفصال لمنع الجمع
 لا يمنع اطلاق وهو كما علم انه ان تناول القسمين لفظا لفظا
 فهو تقسيم للحدود والا فهو تقسيم للحد كما لو قيل ان الجسم ما يتركب
 من جوهرين او ماله ابعاد ثلثة يكون تقسيما للحد لعدم دخولها
 تحت لفظ الحد ولو قيل الجسم ما يتركب من جوهرين او اتركب من
 تقسيما للحد وتناول التركيب اياهما كذا في الشرح السديد
 وههنا قد تناول القسمين لفظا لفظا وهو ما يكون تصور
 سببا لاكتساب تصور الشيء فيكون التقسيم للحدود لا للحد
فصل لانه لو كان للمعرف معرف يلزم التسلسل بيان الملازمة انه
 لو احتاج مفهوم المعرف الى معرف آخر لاحتاج مفهوم معرف المعرف

فصل في الحيلولة على الناطق
 صيانة الناطق
 هو ما كان متمايزا عن غيره من الناطقين
 مثلا لفظ فسمنا الحيوان ال حيوان ناطق والى
 حيوان غير ناطق كان كل منهما فسمنا الحيوان
 وقسمنا الآخر حاشا كقولك

الملاح من الجزء ما يكون تصوره سببا لاكتساب تصور الشيء
 الملاح من الكل ما يكون تصوره سببا لاكتساب تصور الشيء

واحتياج الخوا الى الشيء يستلزم احتياجه
 الكل عليه لان لكل كتاب الى الخوا
 والكتاب الى الكتاب الى الخوا
 فكل كتاب الى الخوا
 العشرة

ووجه ذلك ان الوجود هو الخفيف وكل معنى متغير للتحقيق فهو كونه متخفا بحيث لا يتحقق واما عين التحقيق واما عين الضوء فهو كونه متخفا لا
لا يحتاج الى شئ اخر بل هو متحقق بذاته كما ان كل معنى متغير للضوء فهو كونه متخفا بحيث لا يتحقق واما عين الضوء واما عين الضوء فهو كونه متخفا لا
يحتاج الى شئ اخر بل هو متحقق بذاته

المعروف آخر لانه جزؤه وبهذا يحتاج مفهوم معروف معروف المعروف الى
معروف آخر ونسب كذا وقد السيد الشريف ما هو شئ شرا المطالع
من تلاية الجواب لهذا الوجه نظر بفرق بالتام **قوله** بان معروف المعروف
عينة ان معروف معروف المعروف عينة معروف المعروف على حذف المضاف
او جعل اللام للبعد الخارجي في المعروف المضاف اليه ما قوله معروف المعروف
انما ان هذا الجواب منع للامارة وتقريره ان يقال لا ثم انه لو كان
المعروف معروف لزم التسلسل طوار ان يكون معروف المعروف عينة كما ان وجود

الوجود عينة عند يقول بان الوجود موصوف في الخارج فيكون قول الشارع
لان العينة ممنوعة على خلاف قانون المناظرة لانه لا يكون متخفا للسند
ومنع السند غير مفيد سواء كان متخفا وبالمنع اولاً لا يبطل
السند الذي يفيد اذ بطلان اللازم ينتج بطلان الم لازم وما
فيل ان هذا الجواب معارضة وقول الشارع منع كذا منها فغيره
على ما لا يخفى **قوله** لا انا بان التسلسل غير لازم آه لم يخص هذا الكلام
انا لا ثم انه لو كان للمعروف معروف لزم التسلسل ان قيل لو احتاج
المعروف الى معروف آخر لاحتاج معروف المعروف الى معروف ايضا وصح
جوابنا ان انا يراد بمعروف المعروف مجرد ذاته او مع وصف المعرفية
وايا ما كان لا يحتاج الى معروف آخر انا على الاول يجوز ان يكون

عقب الذات لا باعتبار وضعها الموقعية

المعروف الموقوف يكون موقفا باعتبار آخر اعتبار
خصوصية وهو مساواة وضعه الجدي

غير اعتبار خصوصيته وهو باعتبار
الاعمال

بجوار اللغات
على كنهها مراد
والاستعار
الكل
والحال على ما بينه
القول

ما يفهم من المصحح المذكور
 حديث الترمذي في
 صحيحه في قوله وهو
 الشيخ في فصله في الحديث
 ان على ما يثبت ان
 هو الذي لا يثبت على ان

فقد قولك انك عاينه
بجانبه او بعضه فربما
تخاف ان لا تباين على ما
يكون انما ففقط والاول
فيكون كسب من جنس الاول
معاينه الى القول والاول
والثاني انما قصص ومن

استلزام تصور تصور الحايثية بطريق
الكسب فيجوز ان يكون بالنسبة الى

المسيح لأنه يخلصكم بدمه بصدقة بصدقة
والمسيح

هذا هو اللفظ الذي هو المراد باللفظ

هذا هو اللفظ الذي هو المراد باللفظ

هذا هو اللفظ الذي هو المراد باللفظ

الشيء ان دلالة الكاتب على المكسب فلا بد من القضية الدالة على
عكسها ولا المعلوم للتركيب الدال على لازمة البتين ولا اللفظ المركب الدال
على ما وضعه كمالى الحارة وانما زاد الشارح لفظا لانه للابرد النقص
بالرسم والنقص هذه افعالها البنادرو والقول المركب جنس للحد ثانيا
الملفوظ ان كان التوفيق والمفعول ان كان له ولا يجوز ان يكون
جنب الاما على ما سيجى وباقى القيود فصل بخره الرسم والقياسى لكن
على تقدير ان يكون التعريف للحد الملفوظ بخره عليه التوفيق
الناطق فقط **قوله** والحد المنع فتسميته هذا انما قيل تسمية

هذا هو اللفظ الذي هو المراد باللفظ

هذا هو اللفظ الذي هو المراد باللفظ

هذا هو اللفظ الذي هو المراد باللفظ

الموصوف باسم الصفة واتا من قبل جعل المصدر بعينه المفعول **قوله**
باعتبار الذاتيات ان باعتبار لشماله على تمام الايات وعدم وبهذا
علم وجه التسمية بالحد الناقص ولازم يتعرض له **قوله** فلذا قال اى فلاجل
تركيبه من الجنس والفصل القريبين المستلزم لكونه جميع الذاتيات
قال وهو الحد التام **قوله** فان كان معناه جسم او جوهر له النطق
وان كان معناه حيوان له النطق كان كالحياه الناطق بعينه فان
قلت اذا عرف الانسان بالجسم الناطق فان كان معناه الناطق
جسم او جوهر له النطق كان معناه الجسم الناطق جسم له النطق
او جسم جوهر له النطق ولاضافه فيما فيه من التكرار وان كان معناه

هذا هو اللفظ الذي هو المراد باللفظ

شئ

شئ له النطق أو نحوه يلزم أن يكون الجسم الناطق رسمًا ناقصًا
أنه حد ناقص بالاتفاق قلت كون معنى الناطق جسم أو جود له النطق
أو شئ له النطق إذا لم يذكره الموصوف وأما إذا ذكر فلا يكون كذلك
تأمل لكونه اثر لانه فانه لازم كون المركب من الداخل والخارج خارجا
والخارج اللازم للشئ اثر ذلك الشئ **قوله** في ذلك ان يكون جنسًا

بجود النطق فقط
بكونه المذكور جنسًا

هذا هو المعنى
الذي هو المطلوب
في هذا المقام

فريقًا مفيدًا بما يخصه **قوله** عن تلك النامية أي عن تلك المشابهة
قوله وكل من الاوصاف الاربعه آة بل جمعها ايضا يوجد في الانسان

ان سمى بشئ يكون له نفس جنسية

فالتشابه وهو الحيوان البشري الذي صورته كصورة الانسان
قوله غنية عن البعض لان الضاحك بالطبع يخرج جميع ماعدا الانسان
فلا حاجة الى سائر العرضيات المذكورة **قوله** فان ذلك غير ملتزم

هذا هو المعنى
الذي هو المطلوب
في هذا المقام

اي عدم الغنية في البعض عن البعض غير ملتزم في الرسم الناقص
بل في مطلق التعريف اذ لو التزم يلزم ان يكون التعريف في التعريف
وليس كذلك ولين سلم انه ملتزم فلا بد من ان يكون التعريف في التعريف

هذا هو المعنى
الذي هو المطلوب
في هذا المقام

بمعنى الفرض **قوله** من باب التغليب او من باب اطلاق اسم الكل على
الجزء قياسا على التعريف من يكون قوله في العرضيات مجازا والاضطرار
عنه في التعاريف واجب مع انه ان اريد بالعرضيات المعنى الحقيقي
لا يتناول التعريف الرسم الناقص المركب من الجنس البعيد والخاصة

هذا هو المعنى
الذي هو المطلوب
في هذا المقام

واجب عنه بانه سلما انه يصدق عليه وهو
ليس بانسان لكن لا يعرفنا اذ الفرض من ذكر
بمجموع الاوصاف الاربعه امثال ليس تعريف
الانسان بل هو يخرج التمثيل بان يكون
العرضيات مختصا بجملة ما حقيقة واحدة
والمطابقة في المثال غير معروف مولانا الشيخ

هذا هو المعنى
الذي هو المطلوب
في هذا المقام

لان مركب من الذات
والعرضية

في هذا الرسم انما هو الغالب في الوفاء
 في هذا الرسم انما هو الغالب في الوفاء

في هذا الرسم انما هو الغالب في الوفاء
 في هذا الرسم انما هو الغالب في الوفاء

بل الرسم الناقص

كما ذكره وان ارد المصنف المجاز لا يتناول المركب من صرف الوصف
 مختص بجزء الحقيقة واحدة كالتمثال المذكور في المتن وايضا يصدق
 على الرسم التام وان ارد كلاً من كليهما يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وهو
 ليس جائز **قوله** ذكر ما هو الغالب ان يقع ان المعرف به هنا ليس مطلق
 الرسم الناقص الغالب في الوفاء والمركب من الجنس البعيد والخاص
 ليس بغالب في الوفاء فلا يفسر خروجه عن التوفيق **قوله** فان قلت
 الشيء الفاصل انه يقع تعريف الرسم الناقص يصدق على المركب في الوفاء
 العام والخاص بل انما يدل وعلى المركب من الفضل والخاصة بالناسيل مع
 ان شيئاً منهما لم يعد من الموت ففلا عدا ان يكونا رسمين ناقصين
 بناء على زعم ان الوفاء في التوفيق اما الاطلاق على ما هو ذاك له
 جميعاً او بعضاً او التميز عن جميع ما عداه والوفاء العام لا دخل له في
 شيء منهما فلا يصلح موقفاً ولا براهين موقفة وكذا الخاصة مع الفضل لا
 يفيد شيئاً منهما اذا الفضل يفيد **قوله** قد قيل ذلك اي ان المركب
 من الوفاء العام والخاصة والمركب من الفضل والخاصة او الوفاء العام
 لا فائدة فيه مقصوداً من التوفيق بناء على زعم ان التوفيق لا يحد
 الفائدتين المذكورتين وهما منتفيتان **قوله** ان هذا وان كان كذا بان
 اي من غير اطلاق على كونه حقاً او كذا بان كذا الحق انه ليس بحق لان التصور

اس هذا السؤال
 اس هذا السؤال

مع الوفاء

في هذا

مع العرض العام والخاصة أقوى **قوله** فإن التصور يفتح الهمزة اى
 فهو ان التصور **قوله** فكيف لا يكون لها فائدة الظاهر ان الفائدة المنتفية
 في السؤال هي التي يكون عرض التعريف وهي اما التميز او الاطلاق
 على الذاتي وهي منتفية في هذين التعريفين فلا يكون قوله فكيف
 لا يكون لها فائدة على ما ينبغي بل الحقيقي بالقبول في الجواب ان يقال
 لان ان العرض من التعريف منحصرا في تنكس الفائدتين بل قد يكون الاطلاق
 على الشيء باسرها مطلقا واما ان كان هذا الاطلاق عليه دون الاطلاق
 عليه باهو ذاتي له او بما هو غير له فان التصور الشيء قد يكون بوجه
 متفاوت بعضها اكل من بعض فتركب من العرض العام والخاصة
 اكل من الخاصة وصداء التركيب من الفصل والخاصة بل التركيب من العرض
 العام والفصل اكل من الفصل وصداء فاذا اريد الاطلاق على الشيء
 بوجه اكل يكون العرض العام مفيدا **قوله** فاعلم ان العرض العام آه
 وقد عرفت اندراج هذا التعريف في ضبط النص بعضها بدون
 التاويل وبعضها بالتاويل تذكر وتال **قوله** يعني ان يقال لفائدة انه
 صادق فيه او كاذب فيه اى يحتمل الصدق والكذب **قوله** وهو
 وهو يشوب الشيء للشيء او عنده او يتبعه من فانه اياه مع
 قطع النظر عن خصوص المادة ونفس الامر والدليل فلا يرد السماء

مباحث الصلوات والاعمال

فوقنا والارض تحثنا والله واحد و واجب الوجود واحد **قوله**

فالقول هو المركب ملفوظا اي حال كون المراد به القول الملفوظ جنس
للقضية الملفوظة وهو اذا كان التعريف للقضية الملفوظة وحال كون
المراد به القول المعقول جنس للقضية المعقولة وهو اذا كان

التعريف للقضية المعقولة وذلك لان لفظ القضية والقول اما
مشتراك بين المعنيين او صفتان في احداهما ويجازى في الآخر

كذا قرره وعلى كلا التقديرين لا يجوز ارادة المعنيين بهما معا اذ
لا يجوز الجمع بين المعنى الحقيقي والمجازي ولا بين معني مشترك في

الارادة باللفظ **قوله** وبقي القيد الاظهر ان يقال والقيد الاخير
لان البناء قيد واحد لا يقود لكن المراد البناء من القيد **قوله**

لان صدق القول وكذبه ان اعلم ان مع صدق القائل وكذبه **قوله**
ان قوله صادقا كاذب وصدق القول مطابقا لحكم الواقع وان لم يكن

مطابقا للاعتقاد على مذهب الجمهور ولا اعتقاد اي اعتقاد الخ وان
كان غير مطابقا للواقع على مذهب النظام اولها معا للواقع و

الاعتقاد على مذهب الجاحظ وكذبه عدم مطابقة للواقع عند
الجمهور وان كان مطابقا للاعتقاد ولا اعتقاد وان كان مطابقا

لواقع عند النظام اولها معا عند الجاحظ فالجانب الذي يكون حكمه

مطابقا لاصحابها دون الآخر ليس بصادق ولا كاذب عندنا
 فلا ينحصر الخبر في الصادق والكاذب بل يكون بينهما واسطة وانما
 على المذهبين الاولين فلا واسطة بينهما والحق مذهب الجمهور ما بين في
 لان الحكم اداء لواقع في نفس الامر من طرف في
 المطلوبات **فقط** لان الحكم اداء لواقع في نفس الامر من طرف في
 النسبة ان فئتها اوها الثبوت والانتفاء او وقوعها اولاً ووقوعها
 ان الواقع في نفس الامر هو الثبوت او الوقوع كما في القضية
 ان الواقع فيه هو الانتفاء او اللا وقوع كما في السالبة
 طرف القضية في نفس الامر مع قطع النظر عما
 او وقوعها اولاً ووقوعها مع يودس فان
 رخ الثبوت والانتفاء او الوقوع او
 ثبوت او الوقوع وكان ما في نفس
 الامر ايضا هو الثبوت او الوقوع او كان الاداء للانتفاء او الوقوع
 وكان ما في نفس الامر ايضا هو الانتفاء او الوقوع يكون الحكم الذي
 هو الاداء مطابقا للواقع والا فلا **فقط** ولا اداء في الانتفاء ثبات
 ان لا اداء للواقع الوقوع في نفس الامر من طرف في النسبة مع قطع
 النظر عما في الذهن في الانتفاء ثبات كما بعث الانتفاء في اذ البيع لما
 حصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له لانه واقع مع قطع النظر

مطابقا لاصحابها دون الآخر ليس بصادق ولا كاذب عندنا
 فلا ينحصر الخبر في الصادق والكاذب بل يكون بينهما واسطة وانما
 على المذهبين الاولين فلا واسطة بينهما والحق مذهب الجمهور ما بين في
 لان الحكم اداء لواقع في نفس الامر من طرف في
 المطلوبات **فقط** لان الحكم اداء لواقع في نفس الامر من طرف في
 النسبة ان فئتها اوها الثبوت والانتفاء او وقوعها اولاً ووقوعها
 ان الواقع في نفس الامر هو الثبوت او الوقوع كما في القضية
 ان الواقع فيه هو الانتفاء او اللا وقوع كما في السالبة
 طرف القضية في نفس الامر مع قطع النظر عما
 او وقوعها اولاً ووقوعها مع يودس فان
 رخ الثبوت والانتفاء او الوقوع او
 ثبوت او الوقوع وكان ما في نفس
 الامر ايضا هو الثبوت او الوقوع او كان الاداء للانتفاء او الوقوع
 وكان ما في نفس الامر ايضا هو الانتفاء او الوقوع يكون الحكم الذي
 هو الاداء مطابقا للواقع والا فلا **فقط** ولا اداء في الانتفاء ثبات
 ان لا اداء للواقع الوقوع في نفس الامر من طرف في النسبة مع قطع
 النظر عما في الذهن في الانتفاء ثبات كما بعث الانتفاء في اذ البيع لما
 حصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له لانه واقع مع قطع النظر

والمحصل ان اجزاء الحقيقة اربعة وهي الحكم
 عليه وبه والنسبة بينهما ووقوعها اولاً
 وقوعها هذه الاربعة معلومات وادراك
 الملوك الاول منها من قبيل التصورات
 التي من شأنها ان يكتب بالقول الثاني
 وادراك الاخر اغراض ادراك وقوع النسبة
 اولاً ووقوعها هو الحكم بالصدق الذي هو
 من شأنه ان يكون بلغة ويسمى هذا الإدراك
 حكماً ويسمى هذه الإدراك اغراض وقوع النسبة
 اولاً ووقوعها حكماً ايضا ولذا قيل في القضية
 من الحكم حقيقة

اعلم ان الحكم بين الوقوع
 جزءا القضية والحكم بين
 الاربعة من الوقوع بين الوقوع
 فاعلم الفرق بين الوقوع والحكم
 والادراك في الذهن او في الخارج
 والادراك في الذهن هو العلم بالحال
 والادراك في الخارج هو العلم بالواقع
 والادراك في الذهن هو العلم بالحال
 والادراك في الخارج هو العلم بالواقع

فوقنا والارض تحتنا والله واحد وواجب الوجود واحد **قوله**

فالقول هو المركب ملفوظا ان حال كون المراد به القول الملفوظ جنس
للقضية الملفوظة وهو اذا كان التعريف للقضية الملفوظة وحال كون
المراد به القول المعقول جنس للقضية المعقولة وهو اذا كان

التعريف للقضية المعقولة وذلك لان لفظ القضية والقول اما
مشتركان بين المعنيين او صنفين في احد هما ويجازان

كذا قرروه وعلى كلا التقديرين لا يجوز ارادة المعنى
لا يجوز الجمع بين المعنى الحقيقي والحجازي ولا

الارادة باللفظ **قوله** وباقي القبول اللفظ

لان البناء فيذ واحد لا قبول لكن المراد

لان صدق القول وكذب ان اعلم ان

ان قوله صادقا كاذب وصدق القول مطابقة حقه مع

مطابق للاعتقاد على مذهب الجمهور ولا اعتقاد اي اعتقاد الخ وان

كان غير مطابق للواقع على مذهب النظام اولهما معا في الواقع و

الاعتقاد على مذهب الحافظ وكذب عدم مطابقة للواقع عند

الجمهور وان كان مطابق للاعتقاد ولا اعتقاد وان كان مطابقا

لواقع عند النظام اولهما معا عند الحافظ فالحق الذي يكون حكمه

مطابق

مطابق

مطابق

مطابق

عن هذا اللفظ وهذا اللفظ ادأوله وهو ظاهر وكذا الاول في التقييد
اذا حكم ادأوله للواقع في نفس الامر في ظرف النسبة الذين هما النسبة بان
هذا ذاك وهذا ليس ذاك مثلاً او وقوعها ولا وقوعها بمعنى ان النسبة
واقعة اوليت برافعة اعلم ان معنى ادأوله الواقع هو ايضاً ما لا ساحة
ولا يكون الا بهذا التكلم بالظرف والعقبة وليس هذا حكم الخبر لان الحكم في اصطلاح
المنطقيين اما نفس النسبة الحاصلة في الذهن او ادراك وقوعها او لا
وقوعها بالذم الا ان يحمل على احد هذين المعنيين بنوع غلط فالاولى ان يقال
ولا حكم في الانشائيات والتقييدات يطابق الواقع او لا يطابقه لان
الحكم اما نفس النسبة الثابتة او الادعان بها ولا يوجد شيء من هذين
في شيء من الانشائيات والتقييدات اما في التقييدات فلانه لا نسبة
ثابتة بين طرفيها واما في الانشائيات فلانه لا يتصور فيها المطابقة وجوداً
وعدمًا فلهذا نفس الامر اذ ليس فيها نفس الامر شيء حتى يطابق ما
في الزتين او لا يطابقه بل النسبة انما يوجد بنفس الانشائي وولها
سعي انشائي لا بد فيها من ايقاع النسبة ان يفهم منه ان الارتفاع والانشاء
جزء من العقبة وليس كذلك فينبغي ان يقال لا بد فيها من النسبة الحكيم
او وقوعها او لا وقوعها ولكن التصحيح بان يراد لا بد في العلم بها من ايقاع
النسبة **قوله** ان كان ثبتت مفهوم لمفهوم قبل المراد بالمفهوم

هذا هو اللفظ الذي هو
في الحقيقة
في الحقيقة
في الحقيقة

هذا هو اللفظ الذي هو
في الحقيقة
في الحقيقة
في الحقيقة

هذا هو اللفظ الذي هو
في الحقيقة
في الحقيقة
في الحقيقة

هذا هو اللفظ الذي هو
في الحقيقة
في الحقيقة
في الحقيقة

ما فيهم من اللفظ لا ما يقابل الذات اعلم ان تسمية القضية التي يحكم فيها

ثبتت مفهوم لمفهوم او سلبية جملة للثبوت الحمل في بعض افرادها وهي

الموجبات وكذا تسمية ما يحكم فيها بثبوت مفهوم عند ثبوت مفهوم

آخر او سلبية منفصلة او تسمية ما يحكم فيها بثبوت مبانيه مفهوم

او سلبية منفصلة لوجود الاتصال والاتصال في الموجبات واما سلبية

شرطية فلوجود الشرط في المنفصلة صريحا وفي المنفصلة معنى لا قولنا

العدد اثنان زوجي واما فرد في قوة قولنا ان كان العدد زوجيا فلا يكون

فردا وان كان فردا فلا يكون زوجيا **قوله** ومن هذا يعرف ولو قال بذكر

فالاولى تسمى شرطية منفصلة والثانية تسمى شرطية منفصلة كما قال

وانما شرطية اه لكان اولى اذ لم يعرف تمام الانقسام الشرطية

الى قسمين واما ان احدى منفصلة والاخر منفصلة فلا **قوله** والاول

الاسم في قوله
الاسم في قوله
الاسم في قوله
الاسم في قوله

الاسم في قوله
الاسم في قوله
الاسم في قوله
الاسم في قوله

ينبغي اطلاق هذا الاسم عليه ليست حسب المفهوم
المفهوم بل بحسب المفهوم الاصطلاحي وهو
ما يحكم فيها بثبوت مفهوم مفهوم او سلبية عنه
هذا المفهوم يشمل الموجبة والسلبية ايضا
ان لم يشمل المعنى المفهوم وفي المناسبة بين
المعنى المفهوم والمعنى الاصطلاحي كقوله هذا العدد
وهو ثبوت الحمل في بعض افرادها او ثبوت
رحمة الله بهذا القول لثبوت المناسبة وهذا
يوافقه ما صرح السيد فخر الله تعالى به في كتابه

فيه اشار الى ان تقدم الاظرف على الشرط
جائز عند الميزان وان كان متعاقبا عند
النحو لان نظر الميزان الى المعنى والتعاقب
لا يسلطه بخلاف النحو فان نظر
النحو الى اللفظ والتعاقب
يسلط الصلابة

فمنه ما لا يدرك بالحواس

۶۰
فصل

قوله
فعل بالان لا قضيه واقعه بدون الاقضاء ويمكن
تقصير ان يحذف منه كنهنا ونحن هذا لا يقتضي
وجود القضية ان يكون واقعه لانه كالبه
الحجج كلام قال كالبه لا يقتضي وجود
من هذه الكلام على ان الموضوع كالبه
مطلوبه هذه الاعلام بالاقضاء
على ان ارجع الى الله
لا يخفى تترتبه
ينفي و
يجوز ان
يكون علته للمراد
في قوله ان المراد به

علی
کوار الی یون
نعلونی علی یون
متغای یون
بنیما اقلضای یون
الکدوس یون

كقولك دائما بالضرورة كل انسان حيوان دائما او بالضرورة لا شيء
 من الانسان يحرق ونوجبه الايراد ان دوام ثبوت المحمول للموضوع
 لكونه مكننا معلول لعلته دائمة فيكون ذلك الثبوت ضروريا ايضا
 فكلما حصل الدوام حصل الضرورة فلا يكون للعلته اتم من الضرورة
 وتقرير الجواب ان المراد بعدم اعتبار الضرورة في الدائمة عدم العلم
 بها وعدم ملاحظتها لا عدمها في نفس الامر اعلم ان النسب الاربعة
 يتحقق بين القضايا بحسب صدقها وتحققها لا بحسب علمنا بشئ
 لما عرفت في موضوع فيجوز اتمية الدائمة من الضرورة ان كل مادة يصدق
 فيها الضرورة يصدق فيها الدائمة ايضا وليس كل مادة يصدق فيها الدائمة
 يصدق فيها الضرورة وتوضيحي ان كل مادة يصدق فيها الحكم بنسبة المحمول
 الى الموضوع بالضرورة يصدق فيها الحكم بنسبة الية بالدوام وهو ظاهر
 وليس كل مادة يصدق فيها الحكم بنسبة الية بالدوام يصدق فيها الحكم
 بنسبة الية بالضرورة لجواز ان يكون النسبة دائمة ولا يكون ضرورية
 كما يريد عليه ما اورد واوان اراد بعدم اعتبار الضرورة عدم العلم بها و
 عدم ملاحظتها لان كل مادة يوجد فيها الدوام توجد فيها الضرورة كما ذكرنا
 من ان الممكن مادام دامت علته النامة ليكون ضروريا ولو اعتبر
 بالغير فلو لم يحفظ فيها الدوام من غير ملاحظة الضرورة يكون دائمة
 بهو العلة في جواب عن سوال مقدر

في قوله دائما بالضرورة
 في قوله كل انسان حيوان
 في قوله نوجبه الايراد
 في قوله ثبوت المحمول
 في قوله موضوع
 في قوله مكننا معلول
 في قوله لعلته دائمة
 في قوله فيكون ذلك
 في قوله الثبوت ضروريا
 في قوله ايضا
 في قوله فكلما حصل
 في قوله الدوام حصل
 في قوله الضرورة فلا
 في قوله يكون للعلته
 في قوله اتم من
 في قوله الضرورة
 في قوله وتقرير
 في قوله الجواب ان
 في قوله المراد بعدم
 في قوله اعتبار
 في قوله الضرورة في
 في قوله الدائمة عدم
 في قوله العلم
 في قوله بها وعدم
 في قوله ملاحظتها
 في قوله لا عدمها
 في قوله في نفس
 في قوله الامر اعلم
 في قوله ان النسب
 في قوله الاربعة
 في قوله يتحقق بين
 في قوله القضايا
 في قوله بحسب صدقها
 في قوله وتحققها
 في قوله لا بحسب علمنا
 في قوله بشئ
 في قوله لما عرفت
 في قوله في موضوع
 في قوله فيجوز اتمية
 في قوله الدائمة من
 في قوله الضرورة ان
 في قوله كل مادة
 في قوله يصدق فيها
 في قوله الدائمة ايضا
 في قوله وليس كل
 في قوله مادة يصدق
 في قوله فيها الدائمة
 في قوله يصدق فيها
 في قوله الضرورة
 في قوله وتوضيحي
 في قوله ان كل مادة
 في قوله يصدق فيها
 في قوله الحكم بنسبة
 في قوله المحمول
 في قوله الى الموضوع
 في قوله بالضرورة
 في قوله يصدق فيها
 في قوله الحكم بنسبة
 في قوله الية بالدوام
 في قوله وهو ظاهر
 في قوله وليس كل
 في قوله مادة يصدق
 في قوله فيها الحكم
 في قوله بنسبة الية
 في قوله بالدوام
 في قوله يصدق فيها
 في قوله الحكم بنسبة
 في قوله الية بالضرورة
 في قوله لجواز ان
 في قوله يكون النسبة
 في قوله دائمة ولا
 في قوله يكون ضرورية
 في قوله كما يريد
 في قوله عليه ما اورد
 في قوله واوان اراد
 في قوله بعدم اعتبار
 في قوله الضرورة عدم
 في قوله العلم بها و
 في قوله عدم ملاحظتها
 في قوله لان كل
 في قوله مادة يوجد
 في قوله فيها الدوام
 في قوله توجد فيها
 في قوله الضرورة كما
 في قوله ذكرنا
 في قوله من ان الممكن
 في قوله مادام دامت
 في قوله علته النامة
 في قوله ليكون
 في قوله ضروريا ولو
 في قوله اعتبر
 في قوله بالغير فلو
 في قوله لم يحفظ
 في قوله فيها الدوام
 في قوله من غير
 في قوله ملاحظة
 في قوله الضرورة
 في قوله يكون
 في قوله دائمة
 في قوله بهو العلة
 في قوله في جواب
 في قوله عن سوال
 في قوله مقدر

في قوله دائما بالضرورة
 في قوله كل انسان حيوان
 في قوله نوجبه الايراد
 في قوله ثبوت المحمول
 في قوله موضوع
 في قوله مكننا معلول
 في قوله لعلته دائمة
 في قوله فيكون ذلك
 في قوله الثبوت ضروريا
 في قوله ايضا
 في قوله فكلما حصل
 في قوله الدوام حصل
 في قوله الضرورة فلا
 في قوله يكون للعلته
 في قوله اتم من
 في قوله الضرورة
 في قوله وتقرير
 في قوله الجواب ان
 في قوله المراد بعدم
 في قوله اعتبار
 في قوله الضرورة في
 في قوله الدائمة عدم
 في قوله العلم
 في قوله بها وعدم
 في قوله ملاحظتها
 في قوله لا عدمها
 في قوله في نفس
 في قوله الامر اعلم
 في قوله ان النسب
 في قوله الاربعة
 في قوله يتحقق بين
 في قوله القضايا
 في قوله بحسب صدقها
 في قوله وتحققها
 في قوله لا بحسب علمنا
 في قوله بشئ
 في قوله لما عرفت
 في قوله في موضوع
 في قوله فيجوز اتمية
 في قوله الدائمة من
 في قوله الضرورة ان
 في قوله كل مادة
 في قوله يصدق فيها
 في قوله الدائمة ايضا
 في قوله وليس كل
 في قوله مادة يصدق
 في قوله فيها الدائمة
 في قوله يصدق فيها
 في قوله الضرورة
 في قوله وتوضيحي
 في قوله ان كل مادة
 في قوله يصدق فيها
 في قوله الحكم بنسبة
 في قوله المحمول
 في قوله الى الموضوع
 في قوله بالضرورة
 في قوله يصدق فيها
 في قوله الحكم بنسبة
 في قوله الية بالدوام
 في قوله وهو ظاهر
 في قوله وليس كل
 في قوله مادة يصدق
 في قوله فيها الحكم
 في قوله بنسبة الية
 في قوله بالدوام
 في قوله يصدق فيها
 في قوله الحكم بنسبة
 في قوله الية بالضرورة
 في قوله لجواز ان
 في قوله يكون النسبة
 في قوله دائمة ولا
 في قوله يكون ضرورية
 في قوله كما يريد
 في قوله عليه ما اورد
 في قوله واوان اراد
 في قوله بعدم اعتبار
 في قوله الضرورة عدم
 في قوله العلم بها و
 في قوله عدم ملاحظتها
 في قوله لان كل
 في قوله مادة يوجد
 في قوله فيها الدوام
 في قوله توجد فيها
 في قوله الضرورة كما
 في قوله ذكرنا
 في قوله من ان الممكن
 في قوله مادام دامت
 في قوله علته النامة
 في قوله ليكون
 في قوله ضروريا ولو
 في قوله اعتبر
 في قوله بالغير فلو
 في قوله لم يحفظ
 في قوله فيها الدوام
 في قوله من غير
 في قوله ملاحظة
 في قوله الضرورة
 في قوله يكون
 في قوله دائمة
 في قوله بهو العلة
 في قوله في جواب
 في قوله عن سوال
 في قوله مقدر

ولو لو حظ فيها الضرورة يكون ضرورية فكيف صدقت صدقت فتاوبا
 وقيل في بيان الاعمية ان الضرورة مستحالة الانفكاك والدوام تحول
 النسبة جميع الارضاني والاوقات وان كان الانفكاك ممكنا فيصدق
 الدائمة في مادة امكان الانفكاك دون الضرورية وفيه ان هذا الغاييم
 اذا اريد بالضرورة بالذات وانما اذا اريد به ماهو اعم مما بالذات وما
 بالغير فلا اذ لا يوجد الدوام بدون الضرورة وان كانت بالغير كما ذكر
 انفا **قوله** كذب فيها سالبة لامتناع اجتماع النقيضين وكذا الكلام
 في كل سالبة مع موجبتها **قوله** وهو صدق سالبة منع الخلو لان العناد
 لو كان في الصدق فقط اي لانه الكذب يصدق فيها رفع العناد في الكذب
 وهو سالبة منع الخلو **قوله** وصدق سالبة منع الجمع لان العناد
 لو كان في الكذب فقط اي دون الصدق يصدق فيها رفع العناد في
 الصدق وهو سالبة منع الجمع **قوله** وكذا من جانب سالبها اي
 كل مادة صدق فيها سالبة منع الجمع كذب فيها موجبة لامتناع
 الاجتماع بين النقيضين وصدق موجبة منع الخلو وكل مادة
 صدق فيها سالبة منع الخلو كذب فيها موجبة وصدق موجبة منع
 الجمع **قوله** صدق بين نقيضيهما منع الخلو لان اذا لم يصدق بينهما
 منع الخلو يلزم الخلو عنهما والخلو عنهما يستلزم صدق العينين

والاشارة الى ان
 في كل سالبة مع موجبتها
 وهو صدق سالبة منع الخلو لان العناد
 لو كان في الصدق فقط اي لانه الكذب يصدق فيها رفع العناد في الكذب
 وهو سالبة منع الخلو

في كل سالبة مع موجبتها
 وهو صدق سالبة منع الخلو لان العناد
 لو كان في الصدق فقط اي لانه الكذب يصدق فيها رفع العناد في الكذب
 وهو سالبة منع الخلو

لصدق موجبة

[illegible]

۵۷

بما لا يخفى من كونه من جنس واحد
بما لا يخفى من كونه من جنس واحد
بما لا يخفى من كونه من جنس واحد
بما لا يخفى من كونه من جنس واحد

اراد الاشارة الى ان الكسور ستة ليست الا وهو النصف والثلث
والربع والخمس والسادس والسبع والثمن والتسع والعاشر فوه
فما وقع قوله كائنا عشر فان له نصفاً وهو الستة وثلثاً وهو الاربعة

لانك بعد عطف المفرد على الجملة
لانك بعد عطف المفرد على الجملة
لانك بعد عطف المفرد على الجملة
لانك بعد عطف المفرد على الجملة

فان كان في الدعوى او في الخراج والايضا هو العلم
والعلم على الايقاع من جنس واحد
فان كان في الدعوى او في الخراج والايضا هو العلم
والعلم على الايقاع من جنس واحد

عليه او ناقصاً عنه او ساوياً لآياه وقيل العدد الزائد ما زاد على
الجميع من كسور التسعة والناقص ما نقص عنه والمساوي
ما سواه لكن المشهور ما في الشرع من قوله لا يتركب شيء من
المنفصلات من اكثر من جزئين اعلم ان القوم ذكروا في عدم تركب
المنفصلة من اكثر من جزئين وجوباً لثلاثة اقسام ذكرها الشارع
فوله اجزاء لها
فوله اجزاء لها
فوله اجزاء لها
فوله اجزاء لها

[illegible]

1868

1811

وهو أولى الوجه عما نسطر وثانيها ان الفصلة المركبة من
اكثر من جزئين اما منفصلة واحدة او متعددة فان كان الثاني فلا
كلام فيه ولا فائدة في ذكر تركبها من اكثر من جزئين ولا سبيل الى الاول
لاستناع كون قولنا العدا ما زائد او ناقص او متصلة واحدة
اذ لو كانت منفصلة واحدة يجب ان يتعين جزءان منها للحكم بينهما
بلا انفصال فاذا فرضنا ان احد جزئها قولنا العدد اما زائد فالجزء الاخر
اما احد الباقين على التعيين او لا على التعيين فان كان احدهما على التعيين
عنت المنفصلة به وبقي الآخر زائدا صغرا وان كان احدهما لا على التعيين
كان التركيب من محلبة ومنفصلة على معنى اما ان يكون العدد زائدا واما ان
يكون ناقصا او متساويا فلم يكن منفصلة واحدة كذا قال بعض الشارحين ^{منفصلة}
واقول كون التركيب من محلبة ومنفصلة بذلك المعنى لا ينافي كونه منفصلة
واحدة عما لا يخفى على من لا ادنى غير ذلك وان تركبها من اكثر من جزئين
يستلزم الحال وذلك لان كون العدد في المثال المذكور مثلا زائدا يستلزم
كونه غير ناقص لاستلزام عين كل واحد منها نقيض الآخر بحكم منع الجمع
وكونه غير ناقص يستلزم كونه متساويا لاستلزام نقيض كل واحد منها
عين الآخر بحكم منع الختلافه ان يستلزم كونه زائدا كونه متساويا لان ^{من} ^{وا} ^{ال} ^{استلزام}
المتلزم مستلزم وهو محال لاستناع الجمع بينهما وكذلك كونه غير زائد يستلزم

والنقص
والملء

کونہ

كونه ناقصاً لا امتناع الخلو عنهما وكونه ناقصاً يستلزم كونه غير مساو

لا امتناع الجمع بينهما فكونه غير متساو يستلزم كونه غير مساو وهو لا يشك في ذلك

الخلو عنهما وهذا الوجه مختص بالمتفصلة الحقيقية ولا يجري في ما يقع

وما يقع الخلو وجواب الشارح جواب على كل من الوجهة الثلاثة بما لا يخفى

ولا يخفى وانما يذكر الشارح الوجهين الآخرين لما فيه مما ذكرنا في قوله

والحق ان المراد بالانفصال الى اثر هذا المقال اقول يمكن ان يكون المعنى

قولنا العدد اما زائد او ناقص او مساو ومثلاً ان مجموعها لا يجمع في العدد

ولا يخرج العدد احداً عن كل واحد منها اعني ان يكون بين كل جزئين

انفصال او لا يكون لان كل جزئين منها لا يجمعان ولا يرتفعان وان كان

متمملاً وهذا المعنى انفصال واحد قد وجد بين المجموع وكذا يمكن ان يكون

المعنى من قولنا اما ان يكون هذا الشيء لا يجمع او لا يجمع او لا يرتفع

عن هذا الشيء ومن قولنا اما ان يكون هذا الشيء يجمع او لا يجمع او لا يرتفع

ان المجموع لا يجمع على هذا الشيء مع قطع النظر عن الانفصال بين كل جزئين

فيهما فليكن المراد ذلك والاستحالة فيه هي من الوجهة المذكورة اذ كل

شئ ما يبنى على اعتبار الانفصال بين كل جزئين منها كما يوفى بالتام

المصادق فيكون تركبها من اكثر من جزئين بحسب الحقيقة لا بحسب الظاهر

فلا يخفى اختلافاً في اصطلاح القاصدين

بالجمل

الخلو عنهما
المتفصلة
الحقيقية
لا يجري
في ما يقع
الجمع
بينهما
فكونه
غير متساو
يستلزم
كونه غير
مساو
وهو لا
يشك في
ذلك
المراد
بالانفصال
الى اثر
هذا المقال
اقول يمكن
ان يكون
المعنى
قولنا
العدد
اما زائد
او ناقص
او مساو
ومثلاً
ان مجموعها
لا يجمع
في العدد
ولا يخرج
العدد
احداً
عن كل
واحد
منها
اعني
ان يكون
بين
كل
جزئين
انفصال
او لا
يكون
لان
كل
جزئين
منها
لا
يجمعان
ولا
يرتفعان
وان كان
متمملاً
وهذا
المعنى
انفصال
واحد
قد
وجد
بين
المجموع
وكذا
يمكن
ان
يكون
المعنى
من
قولنا
اما
ان
يكون
هذا
الشيء
لا
يجمع
او
لا
يرتفع
عن
هذا
الشيء
ومن
قولنا
اما
ان
يكون
هذا
الشيء
يجمع
او
لا
يجمع
او
لا
يرتفع
ان
المجموع
لا
يجمع
على
هذا
الشيء
مع
قطع
النظر
عن
الانفصال
بين
كل
جزئين
فيهما
فليكن
المراد
ذلك
والاستحالة
فيه
هي
من
الوجهة
المذكورة
اذ
كل
شئ
ما
يبنى
على
اعتبار
الانفصال
بين
كل
جزئين
منها
كما
يوفى
بالتام
المصادق
فيكون
تركبها
من
اكثر
من
جزئين
بحسب
الحقيقة
لا
بحسب
الظاهر
فلا
يخفى
اختلافاً
في
اصطلاح
القاصدين
بالجمل

او لا يجمع

في بيان كونها متساوية في القوة

والشرط بان يكون احدهما محلبة والاخرى شرطية سواء كانتا موجبتين
او سلبيتين او مختلفتين في الايجاب والسلب وبالعدول والتحصيل
بان يكون احدهما محصلة والاخرى معدولة موجبتين او سلبيتين
او مختلفتين اذ الاختلاف بالحمل والشرط والعدول والتحصيل
جميع الصور المذكورة **قوله** وغيرهما ان غير الحمل والشرط والعدول
والتحصيل مثل الاتصال والانفصال والاطلاق والتوجيه الى غير ذلك
في رفع النقيض **قوله** فان نقيض الشيء سلبه اما كان في رفع البعض
بين الشيء وعدوله تناقضا والتحقيق غير ذلك اشار الى تزييفه
فقال نقيض الشيء سلبه لا عدوله بناء على ان المتناقضين هما المفهوم
المتماثلان لذاتهما اجتماعا وارتفاعا والشيء مع عدوله وان كانا متماثلين
اجتماعا لكن ليسا بمتماثلين ارتفاعا عند عدم الموضوع للعدم
الا ان يفسر المتناقضان بالمفهومين المتماثلين لذاتهما اياهما التحقيق
والانتفاء كما في القطايا واما المفهوم بانه اذا قيس احداهما الى الاخر
كان في نفسه اشد بعدا عنه من جميع ما سواه في يكون الشيء وعدوله
كل انسان واللانسان متناقضين لكن ذلك التفسير بعيد غاية بعد
وبهذا المعنى قيل رفع كل شيء نقيضه سواء كان رفعه في نفسه او عن
شيء **بقية** ههنا ان النقيض يعني السلب المستلزم
في تعريف التناقض

الثابت من حيث انه غير ثابت كما عرفت في مباحث عدول القضايا وقد مر
 ان التناقض بينهما المفردان المتماثلان لهما اجتماعا وارتقا **قوله**
 لانه مع اعتبار الحكم لا يكون مفردة فيه انا مفردة ولكن التناقض فيها قوة
 تناقض القضايا على ما مر **قوله** لذاته اي الاختلاف بالاجاب والسلب
 يكون مستقلا فذلك الاقتضاء ولا يكون محتاجا الى امر آخر فانما تحقق
 ذلك الاختلاف بتعين صدق احدهما وكذب الاخر **قوله** فخرج به الشيطان
 اللذان آت وكذا خرج كل انسان حيوان ولا شيء من الانبياء حيوان
 وقولنا بعض الانسان حيوان وبعض الانسان ليس حيوانا كما يكون
 الاقتضاء المذكور فيه بخصوص مادة للذات فان الكليتين قد يكونان
 والبرهنتين قد يصدقان كما ينبغي ولو كان الاقتضاء للذات لما اختلف
 المتقضيان على ما تقرر **قوله** ولا يتحقق ذلك آت قيل تقيض القضية وفولان
 يقيننا وذلك يبراد كلمة السلب على لفظها قصد الى سلب معناه ولا حاجة
 الى تحقق التناقض بين الشيء ورفع عينه الى اعتبار شيء من تلك الشروط
 نعم قد يعبرون في التناقض قضية بامساوية لذلك الرفع فيجاء بوجه مفرد رتبعها
 المسألة الى تلك الشروط كما هو تقيض حقيقة مستفاد عن اعتبار القضية
 الشروط كذا ما حشر شرح التحرير **قوله** والزمان فان قيل قد تحقق التناقض في الزمان
 في مثل قولنا زيد لم يولد امس وليس باب اليوم مع عدم وجوده لذلك الرفع

شرح قولنا بعض الانسان حيوان وبعض الانسان ليس حيوانا
 فيكون الانسان حيوانا في بعض الاحوال وليس حيوانا في بعض الاحوال
 فالتناقض بين القولين لا ينافي في الحقيقة بل ينافي في اللفظ
 والواقع في اللفظ هو التناقض في الحقيقة
 والواقع في الحقيقة هو التوافق في اللفظ
 فالتناقض في اللفظ لا ينافي في الحقيقة بل ينافي في اللفظ
 والواقع في اللفظ هو التناقض في الحقيقة
 والواقع في الحقيقة هو التوافق في اللفظ

في تحقق التناقض
 في الوحدة المذكورة فانها ليست مستلزمة للوحدانية والنسبة والاكافيه

الزمان قلنا لان تحقق التناقض فيه لان صدق احدهما وكذب
 الاخرى ليس لذات الاختلاف بل بخصوص المادة وذلك لان الابدوة
 صفة لو تحققت اس تحققت اليوم **قوله** والصحيح ان المعبر الى
 آخر الشرع حاصل الكلام في هذا المقام والمحملة ان الصحيح ان المعبر في
 تحقق التناقض وحدة النسبة الحكمية لان التناقض انما يتحقق
 اذا اورد الايجاب والسلب على شيء واحد وذلك بان يكون النسبة
 الحكمية لوحدة ويرد الوحدات المذكورة اليها لان وحدة النسبة مستلزمة
 لها وكافيه في تحقق التناقض اذ لو لم يتفق القضيان في الآلة والعلّة
 والمفعول به والمميز وغير ذلك ما يتحقق التناقض وان اتفقا
 في الوحدات الثمانية المذكورة واعلم ان الوحدة المذكورة شروطا لتحقيق
 وحدة النسبة التي هي مورد الايجاب والسلب فاعتبارها لاجل تحقق
 وحدة النسبة لا لتفسيرها بل لو امكن وحدة النسبة بدون تلك الوحدات
 لم يتوقف تحقق التناقض على شيء من اعمالا بخلاف هذا المقدار يعلم ان
 المحتر وحدة النسبة **قوله** والا فلا حصر في ان وان لم يعتبر وحدة
 النسبة الحكمية فلا ينحصر شرط تحقيق التناقض فيما ذكره من الوحدات
 الثمانية بل لا بد من وحدة العلّة والآلة والمفعول به والمميز الى غير ذلك
 وانما وحدة النسبة مستلزمة اياها ايضا وقيل المعبر وحدة المفعول

في تحقق التناقض
 في الوحدة المذكورة فانها ليست مستلزمة للوحدانية والنسبة والاكافيه
 في تحقق التناقض
 في الوحدة المذكورة فانها ليست مستلزمة للوحدانية والنسبة والاكافيه

في تحقق التناقض
 في الوحدة المذكورة فانها ليست مستلزمة للوحدانية والنسبة والاكافيه

هذا هو الوجه الذي ذهب اليه
الشيخ ابو نصر الفارابي بوصف
الموضوع والبواعث مردودة اليهما

والموضوع والبواعث مردودة اليهما والشيخ ابو نصر الفارابي بوصف
الموضوع والحول والزمان وجعل الحصة الباقية راجعة اليها وكل منهما
لا يخرج عن تعسف فانه صاحب التجريد قال اذا قلت الشمس تجف
الثوب الذي هو ان اذا لم يكن الهواء بارداً ويجف ان كان بارداً لم يكن
عدم برودة الهواء ولا وجودها جزء من الموضوع الذي هو الشمس
من الحول الذي هو ثوبنا نجف الثوب المستند بل كان شرطاً لوجود
الحكم وعدمه اذ لو قيل الشمس مع برودة الهواء غير الشمس مع عدم برودة
الهواء او قيل نجف الثوب مع البرودة غير نجف الثوب مع عدمها حتى يصير الشرط
جزءاً من احداهما كان تعسفاً وكذلك لا قيل السقونيا سهيل ان يلاذ ناليس
بسهيل ان يلاذ الترك لم يكن اللون بتلك البلاد جزء من السقونيا الا ان السهيل
لا يتعسف بخلاف رد الكل الى وحدة النسبة الحكمية كما في حواشي شرط
التجريد **قوله** اما المحصور اه يعني بشرط تحقق التناقض المحصور
مع هذه الشرط التاسع وهو الاختلاف بالكلية والجزئية **قوله**
لا يخفى للموضوع فيهما اي في الكلية والجزئية لان موضوع الكلية جميع
الافراد وموضوع الجزئية بعضها والجميع غير البعض واذا لم يتحد
الموضوع لم يتحد حكم النسبة الحكمية فلا يرد الايجاب والتسلب عما شئ واحد فكيف يتحقق
التناقض **قوله** المراد بالموضوع في تلك المسئلة ان في مسئلة اشتراط

الذي هو بيان
في موضوع
في موضوع
في موضوع

في موضوع
في موضوع
في موضوع

اتحاد الموضوع في تحقق الناقض للموضوع في الذكران ما اعتبره اتحاد العنوان
 أي مفهوم الموضوع دون خصوصية الذات أي مصادق عليه الموضوع **قوله**
 حكمها حكمها أي حكم المرحلة حكم البرئية فنقيض الوجبة المرحلة انما هي السالبة
 الكلية السالبة ليست الانقيضه الوجبة الكلية **قوله** صار محققا ثانيا
 وهو صيرورة الموضوع محولا والمحول موضوعا أي يجعل الموضوع
 في الذكر الخاصل ان العكس جعل عنوان الموضوع محولا وجعل المحول
 عنوان الموضوع او جعل عنوان المحول عنوان الموضوع **قوله** هذا عكس
 الحملات واما عكس الشرطيات فلا حاجة فيها الى هذا التاويل بل لا
 فائدة في عكس المنفصلات على ما لا يخفى والمذكور العكس المستوي واما
 عكس النقيض فهو ان نقيض نقيض الموضوع محولا ونقيض المحول موضوعا
 كما اذا اردنا عكس قولنا كل انسان حيوان قلنا كل مالم ليس بحيوان
 ليس بانسان وانما لم يذكره المحقق لعله استقوله **قوله** لا يلزم السلب
 اصلا يعني ان عكس النقيضية يعتبر فيه لزوم الاول لا عكس قولنا بانها
 اخص قضية لازمة للنقيضية بطريق التبدل لا بغيره لا في السلب الصدق
 ولولم يعتبر بقاء الايجاب والسلب كما لا يصدق العكس في كل مادة
 يكون المحول مساويا للموضوع اذا خالف الاصل في الايجاب والسلب
 كما في المثالين المذكورين واذا لم يصدق لا يكون لازما في قولنا **قوله**

في الاتحاد بين الموضوع والعنوان
 بغير ما اذا نقيضه والاعلى او كلاً
 من

في الاتحاد بين الموضوع والعنوان

في الاتحاد بين الموضوع والعنوان

في الاتحاد بين الموضوع والعنوان
 بغير ما اذا نقيضه والاعلى او كلاً
 من

انما

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

کاف

وہی ہے جو کہ

في حال ان كان الموضوع متعلقا بالاشياء

من اجل ان الموضوع لا ينفصل

عن الموضوع الذي هو في الحقيقة

محمولا يكون الحمل فيها بالافضل على الاعم وذلك لا يصدق كليا لعدم صدق
الافضل على كل افراد الاعم واللا يلزم ان لا يكون الافضل اخص والاعم شيا
اعلم **قوله** لوجوب ملاقات عنوان الموضوع والحمل ان تصادق فيها على
شيء والالتصاف فلا يصح الحمل بهذا خلف وبالتصادق يعلم صدق البرهنة
من الطرفين اي من الاصل والعكس فيعلم صدق البرهنة من العكس ولا يعلم
صدق الكلية وان كانت صادقة في مادة مساوية طرف القضية **قوله**
لانا اذا قلنا كل انسان حيوان انه تنوير للتعليل بالتمثيل كالمثل **قوله**
والا فبعض الحمل انسان ان وان لم يصدق لاشي من اجل انسان يصدق
بعض الحمل انسان لامتناع ارتفاع النقيضين واذا صدق
بعض الحمل انسان يصدق بعض الانسان جز لان صدق
الاصل مستلزم لصدق العكس **قوله** او نفى الرنغم
هذه القضية وهي قولنا بعض الحمل انسان الى قولنا لاشي من الانسان
بحر ونقول بعض الانسان ولا شئ من الانسان بحر من بين بعض الحمل
بحر وهو صحيح وايضا انما يصدق السلب الكلي اذا لم يتصادق الموضوع و
الحمل في ذاتها واذا لم يتصادق في ذاتها يصدق السلب الكلي
من الطرفين قوله لاجاز صدق عكس احيانا انه في مادة يتبين الطرفين
في السالبة كالمثال المذكور **قوله** لرعاية حدود القضية فيها ان موضوعاتها

في حال ان كان الموضوع متعلقا بالاشياء

وحوالاتها في العكس المستور **فقد** لا يخفى منبجها ان على تابع الشجر وطالب

استنتاجه بغير التقيض، كمنه تفكير الضمير أو حذف المضاف في 20.

والامر بين هذا وتقدرا ان يكون متبقيه بالغض المحمله في الابتناء

فَإِذَا كَانَ مِنَ التَّبَعِ أَخَذَ مِنْ الْمَصَارِعِ الْمَحْذُوفَةِ مِنْهُ أَصْدَى التَّابِعِ

وہیں ناء السفل فالامر اظهر كمن وجود الافذ المذكور من اهل العترة غير

علوم والاخفى ما فيه من ان نصف الجنين الحظي قوله وهو باب

التي هي اي الباب الرابع باب الكفا العباس فقا صد التصديقا الاقرب

لوقال وهى الاقية والاشكال وضروبها كان اظهر واولى قولها

توزيع وتقييم ارباب العيال الكائنين وتوزيع العيال وتقييم فعل جنس

في التفسير المعقول او المفظو والقول هنا كالقول في تعريف القضية قول

لَفْظَةُ الْبَسِطَةِ الْعُضْبَةِ أَوْ مَرَكَبَةٍ لِأَنَّهَا إِذَا اشْتَلَّتْ عَلَيْهَا

نوعها و مقدارها مع حکمین مختلفین بالايجاب والسلب فرهی مرتبه

ولسا كل انسان ضاحك لا دایما فان معناه ايجاب الضحك للانسان

سَلَبَهُ عَنْهُ بِالْفِعْلِ وَإِنْ لَمْ يَشْتَمَلْ حَقِيقَتَهَا وَمَعْنَاهُ مَا عَمِلَ فِيهِ مِنْ خِلَافِهَا بِأَلَا

تسلب فی بیطة کقولنا کل انسان حیوان بالفرض وان معناه

س الايجاب الحيوانية للانسان وكقولنا لا شيء في الانسان

بالضرورة فانه حقيقة ليس الاسباب المحيطة بالانسان اذا عرفت

کتابخانه

[illegible]

والمطالع

عبدالله

هنا

ای عید من الافکار خسته النفس الیه

۱۲۱

هذا والقضية البسيطة المستزادة لعكسها وعكس نقيضها يخرج عن التعريف

يُعدُّ القضيَّة البسيطة المستلزمة لعكسها وعكس تقييدها يخرج عن التوبين
بعد الاقوال واما القضيَّة المركبة المستلزمة للعكس في بيان عليها فقال
قوله ليس بشرط تعيينها بالعيان بل لو كانت منكراً لكانت بحيث
لو سلمت لزعم عنها انما قول آخر شتى فيلزم قوله يخرج الاستواء الغير التام
منها او اضافيا كما لا يخفى

لو سلمت لهم عن الزنا قول آخر شدي فليسا **قوله** يخرجهم الاستواء الغير التام

لاستقواؤهم الاستقلال بالجزئيات المستقاة على الكلي الذي يشمل تلك

وہو امانم انکانت جمع اجناس مستوادہ و اما غیر

ان لم يكن كذلك كوننا كل حيوان يحرك فله الاسفل عند المضغ وهو الحلي

لست أدري عليه فلما رأينا الانسان والفرس والبقر ساير الحيوانات كذا

هو غير النام لان جميع الجزئيات ليست مستواءه فيه لان النقص خارجا

لانه تحرك فله الاعاء عند الموضع والاستواء التام به فيك انفسا واناد

فَقِيلَ فَلَا يَخْرُجُ عَنِ التَّوْبَةِ بَعْدَ الزَّمَمِ **قوله** وَالْثَمِيرُ هُوَ أَنْ يُسْتَدْرَجَ

الحکم کا بیان البینہ حرام کا پانچواں مسئلہ

تلك الحزمة وهو الاستسكار هذا اذا كان المراد بلزوم القول بالآخر لزوم العمل

والماء اذا كان ما هو اعز من الظن فلا يخاف من التوبة يعني التوبة

المستلزمات لاصدرها اي استدائم الطاق للبحر

الآن من الأقوال أن الحق قول من دخل في حصص العدا والآخرة

تتزامن الصلة للمخاطب ليس الامر كذلك الا ترى ان حصوله الحاصل لم يوقف

مقام الفصل بجواب ليس الامر لاف الا ان كان حصول اجزاء ليس بوجوب

المستلزم الحال وهو توقف الشيء على نفسه وايضا النتيجة مطلوبة غير
مفوضة التسليم بخلاف المقدس **قوله** كذا الجواب فيه انه الى ان الجواب
نظرا ووجهه ان القضية المركبة يكون قولها مؤلفا من اقوال من سلمت
لزم عنها لذاتها قول آخر فيصدق التعريف عليها بلا ريب والجواب الصحيح ان
يقال المراد بالزوج الزوج على طريق الكتاب كما مر في تعريفه **قوله**
صورة اشارة الى جواب ما يتجه كمراد عما يؤيد الاستثنائي من ان يكون النتيجة
مذكورة في العيّن بالفعل بناء على آخرتها بالمعنى المذكور سابقا وكون تقييدها
مذكورا بالفعل يستلزم ان لا يكون التصديق بالنتيجة اذ مع التصديق
بنقيضها لا يمكن التصديق بها وتقرر الجواب ان المراد بذكر النتيجة في
العيّن ذكرها بصورة فيها ان ذكر اجزائها على الترتيب الذي في النتيجة
بدون اعتبار الحكم فيها وكذا المراد بذكر النقيض ذكر اجزاء النقيض على
الترتيب الذي في النقيض بدون اعتبار الحكم الا يرس ان النتيجة محتملة
للتصدق والكذب والمذكورة في العيّن لا يحتملها موضوع الطلب اه
اسلم ان النتيجة في حيث توهمها على العيّن وحصولها فيها تسمى
نتيجة ومن حيث انها يطلب بالعيّن تسمى مطلوبا والمراد بالمقدمة
هي ما هي القضية التي جعلت جزء العيّن وتسمى الموضوع والمحل
حد لكونها طرفين للقضية والحد في اللغة الطرف **قوله** لانه الغالب

ان يكون
مفوضة التسليم فندم على ان
والا كما اجاب عن الاول
والعكس عند
ان يكون تعدد سببا لاكتفاء

ان الموقوف ما يكون تعدد سببا لاكتفاء
اخرتها هنا ان لا يكون احدى مقتضى العيّن الى

مستحاج
انها لا يثبت

في حيث توهمها على العيّن
في حيث انها يطلب بالعيّن

والجاء

والثاني لتأنيث الموصوف

ان علامة التأنيث في
الموصوف والمبكر
لاجل تأنيث الموصوف

في تأنيث الموصوف

اقل افراد ويجوز ان يكون تسمية اصغر تشبيه قليل الافراد بقليل
وكذا تسمية المحول اكبر يجوز ان يكون تشبيه كثير الافراد بكثير الاخرى لانها اذا
الاصغر ويجوز ان يكون في قبيل تسمية الكل باسم الجزء والياء للتأنيث وكذا
الكلام في وجه التسمية بالكبرى **قوله** تشبها بالهيئة آة ان تشبيه المعقول
بالحسوس والمقدار عبارة عن الامتداد الطولي والعرضي والعمقي **قوله** يقتض
حكم ان حكم الواسطة وتذكير الضمير بنا ويل الوسط والمراد بحكم الوسط الحكم
على الاصغر والحكم بالاكبر عليه وحاصله الحكم باندرج الاصغر في الاوسط و
باندرج الاوسط في الاكبر يستلزم اندراج الاصغر في الاكبر واذا كان
بدسمتي الانتاج يكون اول الانتاج في شئ شكلا اوله لذلك **قوله** في اشرف
مقدمة فكانت لها شرفية بهذا الاعتبار فتقدم على سائر الاشكال
الباقية ان الثلاثة الاخيرة فكانت ثانيا **قوله** لا شئ لها على موضع الخط
والموضوع اشرف من المحول لانه الذي لاجله يطلب المحول **قوله** وهي الكبرى
لشئها لا على محول الخط الذي يطلب لاجل الموضوع فيكون اختصار الموضوع
قوله اذ لا شركة له اصلا مع الاول فلما لقته آياه في كتابا مقدمة فكان
بعيدا عن الطبع جدا حتى اسقط بعضهم عن درجته الاعتبار فاخرج عن الجميع
فجعل رابعا اذ لا خاص فصاعدا **قوله** مع ايجاب النتيجة آة وان
مع صدق ايجابها ومع صدق سلبها لان صدق قولنا كل انسان

لثاني
وصفها
وهو الخدوة

حيوان وكل ناطق حيوان مع صدق الايجاب وصدق قولنا كل انسان
حيوان وكل فرس حيوان مع صدق السلب وكذا صدق قولنا لا شيء من
الانسان يجر ولا شيء من الفرس يجر مع صدق السلب وصدق قولنا
لا شيء من الانسان يجر ولا شيء من الناطق يجر مع صدق الايجاب وايضا
ثبوت الحيوان لجميع افراد الانسان وجميع افراد الناطق مع قطع النظر
عما في نفس الامر لا يستلزم ثبوت الناطق للانسان ولا عدم ثبوته
له وكذا ثبوت الحيوان لجميع افراد الانسان وجميع افراد الفرس لا يستلزم
ثبوت الفرس للانسان ولا عدم ثبوته له وهو كذا والنتيجة لا بد ان
يكون لازمة للعكس لذاته وللشكل التي شرط آخر وهو كلية الكبرى
اذ لو لم يستلزم الشكل التي النتيجة لما مر قولنا لا شيء من الانسان
بفرس وبعض الحيوان او بعض الصاهل فرس وقولنا كل انسان
حيوان وبعض الجسم او بعض الجليس حيوان ولعل المصنف التفت بذكر
احد الشرطين لاشتراكهما في العلة وجميع شروط جميع الاشكال بعلل
بهذه العلة ولذا صور كل منها مثال يطلع عليه ما واعلم انه لما كان الشكل
الاول واردا على نظم الطبيعة وكان دستور هذه الفئ كان الشكل
التي لا يحتاج من له عمل سليم وطبع مستقيم الى رد هذا الاول في
الاستنتاج به بخلاف الثالث والرابع اتم المصنف الاول والثاني حيث

تعرض لبيان شرط انتاجهما ولما كان الشكل الاول مستحقا لمزيد الانتاج
نقدّر لبيان ضروريه ايضا فان قلت ابن تعرض لبيان شرط الشكل الاول
قلت حيث بين ضروريه يعرف بالتأمل ففروب الساع ايضا اربعة
على مقتضى الشرطين **قول** يقتضيه عشرة ضربا بنسبها انما لا يعتبر
للتخصيص والطبيعة في الاما جاب والآفة العكس يقتضيه اربعة وسنتين
ضربا حاصل ضرب الضروب الثمانية الكبريات كذلك اوبنا على
ان الشخصية في قوة الجزئية او الكلية والطبيعة ساقطة عن درجة
الاعتبار **قول** كما باعتبار النتيجة انه وكذا باعتبار المقدّم لان الموجبين
الكلتين اشرف من السالبة الكلّيتين والكلّتين اشرف من
كلية جزئية والموجبة الكلية اشرف من السالبة الكلية **قول** لان
ملزوم الملزوم ملزوم تنبّه وهو شرط لانه ان ينقسم آة الزوج ان قبل
التي نصف مرة واحدة فهو زوج الفرد كالعشرة وان قبل اكثر من مرة واحدة
فان انتهى بتصنيفه الى الواحدة فهو زوج الزوج وان لم ينته فهو زوج
الزوج والفرد كالعشرين ولا يثبت باذكرة الشارع ان العددا
فرد او زوج الزوج او زوج الفرد اللهم الا ان يعزى الزوج زوج
الزوج والمرداة الحقيقة مثلا زمان آة اقول الحكم في الشرطية الحقة
اللزومية التي هي احد جزئي العكس الاستثنائي بلزوم التالي للمقدّم

قول قلت المتساويان

فانکھن

فان كان ما لاجله الشيء فهو العلة الغائية واذا صدر المركب عن موجب
بالذات يحتاج لا ثلثة منها وهي غير الغائية واما البسيط الصادر
عن المختار فيحتاج الى الفاعلية والغائية فقط والبسيط الصادر
عن الموجب يحتاج الى الفاعلية فقط واحتياجه المركب الصادر عن
المختار الى العلة الغائية ليس بكل على مذهب المتكلمين غير المعتزلة
لان الباري تعالى مختار عندهم ومع ذلك افعاله مترتبة عن الغرض
كما بين في موضعه وقد عدوا من لطائف التعريف اشتماله على العليل
الاربع بان يؤخذ بالعكس ان تلك العليل منزهات بصفة حملها على الموقوف
فيعرف بها لان يعرف بنفس تلك العليل اذ لا يجوز ذلك لانها مبانيه
للمطلوب لا يجوز التعريف بالمباين **قوله** بالمطابقة الى المطابقة
في الظهور لان حصول الفكر من الهيئة الاجتماعية ولا شك اننا لم نلبس
نفس المؤلف بل عارضة له نشئت عن التأليف كيف ولو كانت
بالمطابقة لا تمتنع حملها على البرهان المعرف لما مررتنا **قوله** وهي القوة الفاعلة
لانها وان كانت قابلة للادراك لكنها فاعلة لتأليفها **قوله** عاودت حاضره
في الدخول ان عند تصور الطرفين والوسط ما يقتضون قولنا لانه حين
حين يقال لانه كما لا يتغير في قولنا العالم حادث لانه متغير وكل متغير
حادث **قوله** الحسن الظاهر هو البصر والسمع والشم والذوق

فان كان ما لاجله الشيء فهو العلة الغائية واذا صدر المركب عن موجب
بالذات يحتاج لا ثلثة منها وهي غير الغائية واما البسيط الصادر
عن المختار فيحتاج الى الفاعلية والغائية فقط والبسيط الصادر
عن الموجب يحتاج الى الفاعلية فقط واحتياجه المركب الصادر عن
المختار الى العلة الغائية ليس بكل على مذهب المتكلمين غير المعتزلة
لان الباري تعالى مختار عندهم ومع ذلك افعاله مترتبة عن الغرض
كما بين في موضعه وقد عدوا من لطائف التعريف اشتماله على العليل
الاربع بان يؤخذ بالعكس ان تلك العليل منزهات بصفة حملها على الموقوف
فيعرف بها لان يعرف بنفس تلك العليل اذ لا يجوز ذلك لانها مبانيه
للمطلوب لا يجوز التعريف بالمباين **قوله** بالمطابقة الى المطابقة
في الظهور لان حصول الفكر من الهيئة الاجتماعية ولا شك اننا لم نلبس
نفس المؤلف بل عارضة له نشئت عن التأليف كيف ولو كانت
بالمطابقة لا تمتنع حملها على البرهان المعرف لما مررتنا **قوله** وهي القوة الفاعلة
لانها وان كانت قابلة للادراك لكنها فاعلة لتأليفها **قوله** عاودت حاضره
في الدخول ان عند تصور الطرفين والوسط ما يقتضون قولنا لانه حين
حين يقال لانه كما لا يتغير في قولنا العالم حادث لانه متغير وكل متغير
حادث **قوله** الحسن الظاهر هو البصر والسمع والشم والذوق

فان كان ما لاجله الشيء فهو العلة الغائية واذا صدر المركب عن موجب
بالذات يحتاج لا ثلثة منها وهي غير الغائية واما البسيط الصادر
عن المختار فيحتاج الى الفاعلية والغائية فقط والبسيط الصادر
عن الموجب يحتاج الى الفاعلية فقط واحتياجه المركب الصادر عن
المختار الى العلة الغائية ليس بكل على مذهب المتكلمين غير المعتزلة
لان الباري تعالى مختار عندهم ومع ذلك افعاله مترتبة عن الغرض
كما بين في موضعه وقد عدوا من لطائف التعريف اشتماله على العليل
الاربع بان يؤخذ بالعكس ان تلك العليل منزهات بصفة حملها على الموقوف
فيعرف بها لان يعرف بنفس تلك العليل اذ لا يجوز ذلك لانها مبانيه
للمطلوب لا يجوز التعريف بالمباين **قوله** بالمطابقة الى المطابقة
في الظهور لان حصول الفكر من الهيئة الاجتماعية ولا شك اننا لم نلبس
نفس المؤلف بل عارضة له نشئت عن التأليف كيف ولو كانت
بالمطابقة لا تمتنع حملها على البرهان المعرف لما مررتنا **قوله** وهي القوة الفاعلة
لانها وان كانت قابلة للادراك لكنها فاعلة لتأليفها **قوله** عاودت حاضره
في الدخول ان عند تصور الطرفين والوسط ما يقتضون قولنا لانه حين
حين يقال لانه كما لا يتغير في قولنا العالم حادث لانه متغير وكل متغير
حادث **قوله** الحسن الظاهر هو البصر والسمع والشم والذوق

انفعالاتهم في عادات كقبح ذبح الحيوانات عند اهل الهند وعدم فحشهم عند
 غيرهم او في شرايع ااداب كالامور المشروعة وغيره ورت ما يبلغ الشهور فلا
 حش تلبس بالاوليات ويغفر بينهما ما بالانسان لو فرض نفسه
 في مخالفة عد جميع الامور المعتبرة لعظم حكم بالاوليات دون المشهورات في
 قد يكون صادقة وقد يكون كاذبة بخلاف الاوليات فانها صادقة **قوله**
 ويختلف باختلاف الزمان اه يعني ان قضية قد يكون مشهورة في زمان دون زمان
 وفي مكان دون مكان وانه لكل قوم مشهورة بحسب عاداتهم وادابهم
 ولكل اهل صناعة ايضا مشهورات بحسب ضماعاتهم واعلم ان الجدل يتألف من
 في المسلمات ايضا فكان الاولى التعرض لها وهي قضايا مسلمة عند الخصم ويتفق
 عليها الكلام لدفع سوء ادب كانت مسلمة فيما بينهم خاصة او بين اهل علم المذنبية
 كتسليم الفقهائين كليل اصول الفقه والغرض من اجل الزام الخصم و
 اقتناع من هو قاصر عن ادراكات مقدما البرهان **قوله** معتقد فيه اما
 لاوسماوت في المخوات والكرامات كالانبياء والاولياء واما لاخصاصه
 بغير عقل ودين كاهل العلم والزهو وهي نافعة جدا في تعظيم امر الله تعالى
 والشفقة على خلقه والغرض من الخطابة ترغيب الناس فيما يتقون من
 امور معاشهم ومعادهم كما يفعل الخطباء والوعاظ **قوله** تنبسط منها
 النفس اه والغرض منه انفعال النفس بالترغيب والترهيب ويريد

في مخالفة عد جميع الامور المعتبرة لعظم حكم بالاوليات

لان المسلمات ايضا فكان الاولى التعرض لها وهي قضايا مسلمة عند الخصم ويتفق عليها الكلام لدفع سوء ادب كانت مسلمة فيما بينهم خاصة او بين اهل علم المذنبية كتسليم الفقهائين كليل اصول الفقه والغرض من اجل الزام الخصم و اقتناع من هو قاصر عن ادراكات مقدما البرهان قوله معتقد فيه اما لاوسماوت في المخوات والكرامات كالانبياء والاولياء واما لاخصاصه بغير عقل ودين كاهل العلم والزهو وهي نافعة جدا في تعظيم امر الله تعالى والشفقة على خلقه والغرض من الخطابة ترغيب الناس فيما يتقون من امور معاشهم ومعادهم كما يفعل الخطباء والوعاظ قوله تنبسط منها النفس اه والغرض منه انفعال النفس بالترغيب والترهيب ويريد

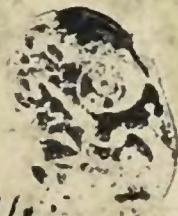
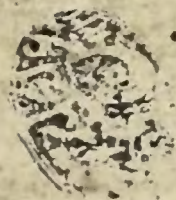
في ذلك ان يكون الشئ **طبيعا** او **مشتقا** **طبيعا** ولا يكون حقا وكذا
 شبيهه بالحق اما ان يكون في حيث الصورة او في حيث المعنى اما في حيث الصورة
 كقولنا الصورة الفرس المنقوش على الجدار انما فرس وكل فرس مما لا ينتج ان
 تلك الصورة متناهية واما في حيث المعنى فكذلك رتبة وجود الموضوع في الموضع كقولنا
 كل انسان فرس فهو انسان وفس فهو فرس ينتج ان بعض الانسان فرس والفاظ
 فيه ان موضوع المقيد ليس بوجوده لئلا يصدق عليه الانسان
 والفرس و فائدة المفاضلة **طبيعا** في كل واحد من اقسامه واعظم فائدة الاشارة
 عند المفاضلة قال الشاعر عرفت الشر لا للشر ولكن للتوقيف فمن لا يعرف الخير من الشر
 يقع فيه **قول** والعدو هو البرهان قيل في قوله تعالى ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة
 الحسنة وجاد طم بالحكمة اي احسن ان الحكماء اشارة الى البرهان والموعظة الى
 الخطاب والجدال اما الجدال فيكون كل من هذه الثلاثة بعد علمه في الدعوة الى
 سبيل الحق كذا بالنسبة الى نفس المستدل العدو هو البرهان فقط بلا شك
 لانه يغيب اليقين بل لا يثبت بخلاف الاخرين ولهذا اقتصرت المقنع التحدية في البرهان
 جعلنا الله تعالى من الواصفين للماضيين لانهم السامعون ورفقا بعناية
 فهم الحق اليقين والحمد لله الاول والآخر والصلوة والسلام على رسوله محمد في الباطن

في ذلك ان يكون الشئ **طبيعا** او **مشتقا** **طبيعا** ولا يكون حقا وكذا
 شبيهه بالحق اما ان يكون في حيث الصورة او في حيث المعنى اما في حيث الصورة
 كقولنا الصورة الفرس المنقوش على الجدار انما فرس وكل فرس مما لا ينتج ان
 تلك الصورة متناهية واما في حيث المعنى فكذلك رتبة وجود الموضوع في الموضع كقولنا
 كل انسان فرس فهو انسان وفس فهو فرس ينتج ان بعض الانسان فرس والفاظ
 فيه ان موضوع المقيد ليس بوجوده لئلا يصدق عليه الانسان
 والفرس و فائدة المفاضلة **طبيعا** في كل واحد من اقسامه واعظم فائدة الاشارة
 عند المفاضلة قال الشاعر عرفت الشر لا للشر ولكن للتوقيف فمن لا يعرف الخير من الشر
 يقع فيه **قول** والعدو هو البرهان قيل في قوله تعالى ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة
 الحسنة وجاد طم بالحكمة اي احسن ان الحكماء اشارة الى البرهان والموعظة الى
 الخطاب والجدال اما الجدال فيكون كل من هذه الثلاثة بعد علمه في الدعوة الى
 سبيل الحق كذا بالنسبة الى نفس المستدل العدو هو البرهان فقط بلا شك
 لانه يغيب اليقين بل لا يثبت بخلاف الاخرين ولهذا اقتصرت المقنع التحدية في البرهان
 جعلنا الله تعالى من الواصفين للماضيين لانهم السامعون ورفقا بعناية
 فهم الحق اليقين والحمد لله الاول والآخر والصلوة والسلام على رسوله محمد في الباطن

والظاهر ان
 المؤيدين
 منهم

في كتاب
 ان كتاب
 في كتاب

کتابخانه



کتابخانه مجلس شورای ملی
شماره ثبت کتاب
در میان فهرستها قرار

جلد دریافت هر دو
السلام السلام در کتابخانه

Author—

Title

MAHUSC 219

[illegible]

